

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

المحتويات	الصفحات
تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢ - ٦
بيان المركز المالي الموحد	٧
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد	٨
بيان الدخل الشامل الموحد	٩
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١٠ - ١١
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٣ - ٦٤

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

يسر أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا للسادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أعاد البنك ترتيب أوضاعه لكي يصبح بنكاً إقليمياً رائداً في تقديم استشارات الاستثمار وحلول إدارة الثروات وتقديم الخدمات البنكية بالتركيز على مجموعة مختارة تضم العملاء من المؤسسات والأفراد ذوي الثروات الكبيرة. وقد استمر البنك خلال عام ٢٠٢٠، بعد إقرار استراتيجيته، في تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتزامن مع إقامة البنية الأساسية الضرورية للنمو.

اختتم البنك عام ٢٠٢٠ محققاً صافي خسائر سنوية بمبلغ ٢٩,٣ مليون درهم (٢٠١٩: صافي أرباح سنوية بمبلغ ٨,٩ مليون درهم) مع الاحتفاظ بمعدل ملائم لكفاية رأس المال بنسبة ٣٦,٦٣٪ (٢٧,٤٨٪ في سنة ٢٠١٩). وخلال هذه الفترة، ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١١٪ لتصل إلى مبلغ ١,٨٣٣ مليون درهم (١,٦٤٦ مليون درهم في سنة ٢٠١٩)، بينما وصل مجموع موجودات الميزانية العمومية إلى ٢,٤٨٣ مليون درهم بانخفاض قدره ٢٠٪ عن السنة السابقة (٣,١٢٠ مليون درهم).

نتج صافي الخسارة المحققة عن عدد من العوامل، منها ما هو خارجي كجائحة كوفيد-١٩ وما ارتبط بها من تباطؤ في النشاط التجاري، وعوامل أخرى تتعلق بالمخصصات المرصودة لمرة واحدة. لا تزال مقومات البنك الأساسية سليمة، كما يتضح من نسبة كفاية رأس المال وودائع العملاء. ويتمتع البنك بوضع جيد يؤهله للاستفادة الكاملة من البيئة الاقتصادية تزامناً مع التحسن المشهود بها وذلك بفضل العروض المتجددة والقيادة الجديدة.

انخفضت قيمة الموجودات برسم الأمانة لدى البنك بنسبة ٣٦٪ لتصل إلى ٢,٥١٠ مليون درهم (٣,٨٩٨ مليون درهم في سنة ٢٠١٩) ليصبح مجموع الموجودات الموجودة في حوزة البنك وتخضع لإدارته ٤,٩٩٣ مليون درهم (٧,٠١٨ مليون درهم في سنة ٢٠١٩).

ونحن إذ نواصل مسيرتنا في بناء مؤسسة بنكية رائدة إقليمياً تقدم استشارات الاستثمار وحلول إدارة الثروات، فإننا نتوجه بالشكر والتقدير لعملائنا على دعمهم لنا وكذلك لموظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

مجلس الإدارة
١٨ فبراير ٢٠٢١

دبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبر البيانات المالية الموحدة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لبنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً باسم "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقاً وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتمد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

منهجنا في التدقيق

أمر التدقيق الرئيسي	● قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
---------------------	------------------------------------

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضاً إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال. لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات المحاسبية والضوابط، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة: تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على جميع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل. كما تتخذ المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر وتحديد التعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الإيضاح ٤ من البيانات المالية الموحدة. يُعد قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات التي ازدادت بشكل كبير نتيجة لفيروس كوفيد-١٩ مما يؤثر على معايير التصنيف في المراحل المطبقة على الموجودات المالية ووضع نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من أجل تقييم مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية على احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: - اختبرنا مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، مع إيلاء اعتبار خاص لفيروس كوفيد-١٩. - وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تحديد التعرض الناتج عن التعثر، واحتمالية التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر بما في ذلك النظر في دفعات السداد والعمليات الحسابية الناتجة. - اختبرنا مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. - وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تصنيف المجموعة للأدوات المالية في المراحل. - قمنا بتقييم إفصاحات البيانات المالية الموحدة للتأكد من مدى التزامها بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والإفصاحات التي تم إجراؤها فيما يتعلق بتأثير فيروس كوفيد-١٩ على الخسارة الائتمانية المتوقعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

المعلومات الأخرى

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها).

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا، بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا شيء للإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعززون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديهم أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها نتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقتها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظراً لمسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقرر ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على أي تهديد أو سبب الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيكم بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
 - أن البيانات المالية الموحدة قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.
 - أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.
 - أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.
 - أن المجموعة لم تقم بشراء أي أسهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كما هو مبين في الإيضاح رقم (٨) من البيانات المالية الموحدة.
 - أن الإيضاح رقم (٢٣) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.
 - أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أيّاً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو فيما يتعلق بالبنك ونظامه الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطة البنك أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
 - أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم تكن هناك أي مساهمات اجتماعية خلال السنة.
- وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، نفيكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برئيس ووترهاوس كوبرز
١٨ فبراير ٢٠٢١



رامي سرحان
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ١١٥٢
المكان: دبي، الإمارات العربية المتحدة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
٣٥٩,٢٧٠	٥٣٦,٥٢٩	٥	الموجودات
٣٦٤,٤٤٤	٢٩٩,٨٥٨	٦	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٨٨٩,٥٩٢	٤١٨,٤٥٥	٧	مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي
١,٤٥٠,١٣٨	١,٢٠٥,٠٠٢	٨	قروض وسلفيات، بالصافي
٥٠,٨٩٦	١٩,٠٦٧	١٠	استثمارات، بالصافي
٦,١٠٤	٤,٢٧٠	١١	موجودات أخرى
			ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
٣,١٢٠,٤٤٤	٢,٤٨٣,١٨١		مجموع الموجودات
			المطلوبت وحقوق الملكية
٩٢٦,٦٥٠	١٧١,٦٧٨	١٢	المطلوبت
١,٦٤٥,٨٦٤	١,٨٣٢,٧١٨	١٣	مبالغ مستحقة للبنوك
٥٤,٧٢٤	٢٣,٦٥٨	١٤	ودائع العملاء
			مطلوبات أخرى
٢,٦٢٧,٢٣٨	٢,٠٢٨,٠٥٤		مجموع المطلوبت
			حقوق الملكية
٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٥	رأس المال
٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	١٥	احتياطي قانوني
٤٤,٢٥١	٤٤,٢٥١	١٥	احتياطي خاص
٢٣,٧٤٢	٤,٨٨٥		احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان
٢٣,٦٤٢	١٤,٨٧٨		تغيرات متركمة في القيمة العادلة
٢٩٦,٣٤٣	٢٨٥,٨٨٥		أرباح محتجزة
٤٩٢,٩٧٨	٤٥٤,٨٩٩		حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم
٢٢٨	٢٢٨		الحصص غير المسيطرة
٤٩٣,٢٠٦	٤٥٥,١٢٧		مجموع حقوق الملكية
٣,١٢٠,٤٤٤	٢,٤٨٣,١٨١		مجموع المطلوبت وحقوق الملكية

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٢١ ووقعها بالتبعية عن المجلس:



عبد الله الطريفي
(عضو مجلس الإدارة)



عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
٦٦,٦٥٤	٤٠,١٨٨	١٦	إيرادات الفوائد
٦٨,٣٢٨	٢٨,٧٩٥	١٧	صافي الإيرادات من الاستثمارات
١٣٤,٩٨٢	٦٨,٩٨٣		
(٥٥,٤٧٤)	(٣١,١٠٧)		مصاريف الفوائد
٧٩,٥٠٨	٣٧,٨٧٦		
٣٧,٠٠٨	١٨,٧٦٤	١٨	إيرادات الفوائد والاستثمار، بالصافي
٣,٧٤٠	٢,٢٤٥		رسوم وعمولات وإيرادات أخرى
			أرباح صرف العملات، بالصافي
١٢٠,٢٥٦	٥٨,٨٨٥		الإيرادات التشغيلية
(٨٧,٣٣٩)	(٧٠,٤٧٥)	١٩	مصاريف عمومية وإدارية
(٢٤,٠٦٦)	(١٧,٧٢٥)	١-٩	صافي خسارة الانخفاض في قيمة موجودات مالية
(١١١,٤٠٥)	(٨٨,٢٠٠)		المصاريف التشغيلية
٨,٨٥١	(٢٩,٣١٥)		(خسارة)/ ربح السنة
٨,٨٥١	(٢٩,٣١٥)		العائد إلى:
-	-		مساهمي الشركة الأم
			الحصص غير المسيطرة
٨,٨٥١	(٢٩,٣١٥)		(خسارة)/ ربح السنة
١٢,٦٤	(٤١,٨٨)	٢٠	(الخسارة)/ الربحية الأساسية والمخفضة للسهم العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (بالدرهم للسهم الواحد)

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٨,٨٥١	(٢٩,٣١٥)	(خسارة)/ ربح السنة
		(الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر
٥٧١	(٥,٦٨٨)	بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً في حساب الربح أو الخسارة
١١٣	-	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		ربح من بيع استثمارات
١٣,٧١٨	(٣,٠٧٦)	بنود يُحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً في حساب الربح أو الخسارة
		التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، بالصافي
١٤,٤٠٢	(٨,٧٦٤)	(الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر للسنة
٢٣,٢٥٣	(٣٨,٠٧٩)	مجموع (الخسارة)/ الدخل الشامل للسنة
٢٣,٢٥٣	(٣٨,٠٧٩)	العائد إلى:
-	-	مساهمي الشركة الأم
		الحصص غير المسيطرة
٢٣,٢٥٣	(٣٨,٠٧٩)	مجموع (الخسارة)/ الدخل الشامل للسنة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان*	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة	أرباح محتجزة	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم	الحصص غير المسيطرة	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٧٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢٣,٧٤٢	٢٣,٦٤٢	٢٩٦,٣٤٣	٤٩٢,٩٧٨	٢٢٨	٤٩٣,٢٠٦
-	-	-	-	-	(٢٩,٣١٥)	(٢٩,٣١٥)	-	(٢٩,٣١٥)
-	-	-	-	(٨,٧٦٤)	-	(٨,٧٦٤)	-	(٨,٧٦٤)
-	-	-	-	(٨,٧٦٤)	(٢٩,٣١٥)	(٣٨,٠٧٩)	-	(٣٨,٠٧٩)
-	-	-	(١٨,٨٥٧)	-	١٨,٨٥٧	-	-	-
٧٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٤,٨٨٥	١٤,٨٧٨	٢٨٥,٨٨٥	٤٥٤,٨٩٩	٢٢٨	٤٥٥,١٢٧

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

* قام البنك بإشياء احتياطي خاص تحت اسم "احتياطي انخفاض قيمة الائتمان" بدلاً من المخصص العام المقرر وفق "التعميم رقم ٢٨/٢٠١٠" الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسيخضع أي عكس من الاحتياطي إلى إرشادات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لعام ٢٠١٨. عندما تكون متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أعلى، يتم تحميل الفائض عن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على احتياطي الانخفاض في القيمة.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي الانخفاض في قيمة الانتماء* ألف درهم	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢٣,٧٤٢	٩,٤٥٠	٢٨٨,٠٣٤	٤٧٠,٤٧٧	٢٢٨	٤٧٠,٧٠٥
-	-	-	-	-	(٧٥٢)	(٧٥٢)	-	(٧٥٢)
٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢٣,٧٤٢	٩,٤٥٠	٢٨٧,٢٨٢	٤٦٩,٧٢٥	٢٢٨	٤٦٩,٩٥٣
-	-	-	-	-	٨,٨٥١	٨,٨٥١	-	٨,٨٥١
-	-	-	-	١٤,٤٠٢	-	١٤,٤٠٢	-	١٤,٤٠٢
-	-	-	-	١٤,٤٠٢	٨,٨٥١	٢٣,٢٥٣	-	٢٣,٢٥٣
-	-	-	-	(٢١٠)	٢١٠	-	-	-
٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢٣,٧٤٢	٢٣,٦٤٢	٢٩٦,٣٤٣	٤٩٢,٩٧٨	٢٢٨	٤٩٣,٢٠٦

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
التغيرات عند التطبيق المبني
للمعيار الدولي للتقارير المالية
رقم ١٦

الرصيد المعاد بيانه في
١ يناير ٢٠١٩

ربح السنة
الدخل الشامل الآخر للسنة

مجموع الدخل الشامل للسنة
تحويل ربح من استبعاد
استثمارات حقوق الملكية
المقاسة بالقيمة العادلة من خلال
الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح
المحتجزة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
٨,٨٥١	(٢٩,٣١٥)		الأنشطة التشغيلية
			(خسارة)/ ربح السنة
			تعديلات لـ:
١,٧٦٧	١,٨٩٩	١١	استهلاك ممتلكات ومعدات
٥٨٣	٤٥٧	١١	إطفاء موجودات غير ملموسة
٤,٠٣٦	٤,٠٣٦	١٠	استهلاك موجودات حق الاستخدام
-	١٩		خسارة من استبعاد ممتلكات ومعدات
٢٤,٠٦٦	١٧,٧٢٥	١-٩	صافي خسارة الانخفاض في قيمة موجودات مالية
٣٩,٣٠٣	(٥,١٧٩)		(الخسائر)/ الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
٣٤,٨٩٧	١٣٣,٩٥١	٥	التغير في الودائع النظامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٣٠٣,١٠٤	(٧٥٤,٩٧٢)	١٢	التغير في المبالغ المستحقة للبنوك
٤٣١,٣٢٤	٤٥٤,٧٨٨		التغير في القروض والسلفيات (بالصافي)
(١٢,٦٦٩)	٢٣٤,٦٤٣		التغير في الاستثمارات (بالصافي)
(٢٠,٤٠٨)	٢٧,٧٩٣	١٠	التغير في الموجودات الأخرى
(١,٢٣٥,٤١٤)	١٨٦,٨٥٤	١٣	التغير في ودائع العملاء
١٣,٣٧٢	(٣١,٠٦٦)	١٤	التغير في المطلوبات الأخرى
(٤٤٦,٤٩١)	٢٤٦,٨١٢		صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(١,٢١٦)	(٥٤٨)	١١	شراء ممتلكات ومعدات
	٧		متحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات
(١,٢١٦)	(٥٤١)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(٤٤٧,٧٠٧)	٢٤٦,٢٧١		صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وما في حكمه
١,٠٢٢,٤١٩	٥٧٤,٧١٢		النقد وما في حكمه في ١ يناير
٥٧٤,٧١٢	٨٢٠,٩٨٣		النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر
			يشمل النقد وما في حكمه المبالغ التالية الواردة في بيان المركز المالي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل:
٢٠٩,٢٤٥	٥٢٠,٤٥٥	٥	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (باستثناء الودائع النظامية)
٣٦٥,٤٦٧	٣٠٠,٥٢٨	٦	مبالغ مستحقة من البنوك
٥٧٤,٧١٢	٨٢٠,٩٨٣		
			التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح
٥٧,٣٢٤	٣٣,٨٧٩		فائدة مدفوعة
١١٥,٧٩٥	٨٠,٥٥٥		فائدة مقبوضة (بما في ذلك الفائدة من الاستثمارات)
١١,٥٦٩	٩,١٤٨		توزيعات أرباح مقبوضة

الإيضاحات المرفقة على الصفحات من ١٣ إلى ٦٤ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

١ معلومات عامة

تأسس بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب مرسوم صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي. وسُجل البنك في عام ١٩٩٩ بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) كشركة مساهمة عامة. ودخل القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٨ يونيو ٢٠١٥ ليحل محل القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤.

تم إصدار القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٠ المعدل لبعض أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والمتعلق بالشركات التجارية بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠، وقد دخلت التعديلات حيز التنفيذ بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢١. إن الشركة بصدد مراجعة الأحكام الجديدة وستطبق المتطلبات الخاصة بها بعد أقصاه سنة واحدة من تاريخ دخول التعديلات حيز التنفيذ.

يتمثل نشاط البنك في أعمال استشارات الاستثمار وإدارة الثروات. وعنوان مكتب البنك المسجل هو ص.ب. ٥٥٠٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تشمل هذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ البيانات المالية للبنك وشركته التابعة (يشار إليهما معاً باسم "المجموعة").

إن البنك عبارة عن شركة تابعة لشركة الفطيم الخاصة ذ.م.م، والتي تمتلك نسبة ٥٢,٨٥٪ (٢٠١٩: ٥٢,٨٥٪) من أسهم البنك.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

١-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنوات الحالية والسابقة.

- **تعريف الأهمية - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨**
قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ "عرض البيانات المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، التي تستخدم تعريفاً ثابتاً للأهمية النسبية في جميع المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار المفاهيم للتقارير المالية، وتوضح متى تكون المعلومات جوهرياً وتدرج بعض التوجيهات في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ حول المعلومات غير الهامة. وعلى وجه الخصوص، توضح التعديلات:

- أن الإشارة إلى المعلومات المحجوبة تنتول المواقف التي يكون فيها التأثير مشابهاً لحذف تلك المعلومات أو الخطأ في بيانها، وأن المنشأة تقيم أهميتها في سياق البيانات المالية ككل.
- معنى "المستخدمين الرئيسيين للبيانات المالية للأغراض العامة" الذين يتم توجيه البيانات المالية إليهم، من خلال تعريفهم على أنهم "مستثمرون ومقرضون ودائنون آخرون حاليون ومحتملون" الذين يجب أن يعتمدوا على البيانات المالية للأغراض العامة لكثير من المعلومات المالية التي يحتاجونها.

- **تعريف النشاط التجاري - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣**
يتطلب التعريف المعدل للنشاط التجاري أن يحتوي الاستحواذ على معطيات وعملية جوهرياً تساهم معاً بشكل كبير في القدرة على إنشاء المخرجات. تم تعديل تعريف مصطلح "المخرجات" للتركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء، وتوليد إيرادات استثمار وإيرادات أخرى، ويستبعد العوائد في شكل تكاليف أقل ومنافع اقتصادية أخرى. من المرجح أن تؤدي التعديلات إلى احتساب المزيد من عمليات الاستحواذ على أنها عمليات استحواذ على الموجودات.

- **إصلاح معدل الفائدة المعياري - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩**

التعديلات التي تم إجراؤها على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات"، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، توفر بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاحات معدل الفائدة المعياري. وتتعلق هذه الإعفاءات بحاسبة التحوط ولها تأثير على الإصلاحات والتي لا يجب أن تتسبب بشكل عام في إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك، يجب أن يستمر تسجيل أي تحوط غير فعال في بيان الدخل. وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تتطوي على عقود قائمة على سعر إيور، فإن الإعفاءات ستؤثر على الشركات في جميع الصناعات. إن تأثير هذا التعديل غير جوهري على البيانات المالية الموحدة حيث لا يوجد لدى المجموعة تحوطات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

١-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية الموحدة (تابع)

- الإطار المفاهيمي المعدل لإعداد التقارير المالية - أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إطاراً مفاهيمياً معدلاً سيتم استخدامه في قرارات وضع المعايير بأثر فوري. وتشمل التغييرات الرئيسية:

- زيادة أهمية الرقابة في سياق الهدف من التقارير المالية
- إعادة إرساء الاحتراز كنصر من عناصر الحياذ
- تحديد الكيان المقدم للتقارير، والذي قد يكون كياناً قانونياً أو جزءاً من كيان ما
- مراجعة تعريفات الأصل والالتزام
- إزالة شرط الاحتمال للاعتراف وإضافة إرشادات بشأن عدم الاعتراف
- إضافة توجيهات حول أسس القياس المختلفة
- الإشارة إلى أن عنصر الربح أو الخسارة هو مؤشر الأداء الرئيسي وأنه، من حيث المبدأ، ينبغي إعادة تدوير الإيرادات والمصاريف في الدخل الشامل الآخر عندما يعزز ذلك من الدقة أو التمثيل العادل للبيانات المالية.

لن يتم إجراء أي تغييرات على أي من المعايير المحاسبية الحالية. ومع ذلك، فإن الكيانات التي تعتمد على الإطار في تحديد سياساتها المحاسبية للمعاملات أو الأحداث أو الظروف التي لم يتم التعامل معها بطريقة أخرى بموجب المعايير المحاسبية ستحتاج إلى تطبيق الإطار المعدل من ١ يناير ٢٠٢٠. سوف تحتاج هذه الكيانات إلى النظر فيما إذا كانت سياساتها المحاسبية لا تزال مناسبة بموجب الإطار المعدل.

- **التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ - امتيازات الإيجار ذات الصلة بفيروس كوفيد-١٩** - نتيجة لجائحة كوفيد-١٩، تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. قد تتخذ هذه الامتيازات أشكالاً متنوعة، بما في ذلك التوقف المؤقت عن السداد وتأجيل دفعات الإيجار. في مايو ٢٠٢٠، أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار" الذي يوفر للمستأجرين خياراً للتعامل مع امتيازات الإيجار المؤهلة بنفس طريقة الاحتساب إذا لم يكن هنالك تعديلات على عقد الإيجار. في كثير من الحالات، سينتج عن ذلك حساب الامتيازات كدفعات إيجار متغيرة في الفترة التي تُمنح فيها.

يجب على المنشآت التي تطبق الوسائل العملية الإفصاح عن ذلك، سواء تم تطبيق الوسيلة على جميع امتيازات الإيجار المؤهلة أو، إن لم يكن كذلك، معلومات حول طبيعة العقود التي تم تطبيقها عليها، بالإضافة إلى المبلغ المعترف به في حساب الربح أو الخسارة الناشئ عن امتيازات الإيجار.

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة بشكل مبكر

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه:

سارية المفعول على الفترات
السنوات التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١

١ يناير ٢٠٢٢

توضح التعديلات الطفيفة على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ "عرض البيانات المالية" أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). توضح التعديلات أيضاً ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عند الإشارة إلى "تسوية" التزام. قد تؤثر التعديلات على تصنيف المطلوبات، وبالأخص للمنشآت التي أخذت بالفعل نوايا الإدارة في الاعتبار عند تحديد التصنيف وبالنسبة لبعض المطلوبات التي من الممكن تحويلها إلى حقوق ملكية، ويتوجب تطبيقها بأثر رجعي وفقاً للمتطلبات المعتادة في المعيار المحاسبي رقم ٨ "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". في مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية وثيقة التعرض التي تقترح تأجيل تاريخ سريان التعديلات إلى ١ يناير ٢٠٢٣. من المتوقع أن يكون تأثير التعديل أعلاه غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة بشكل مبكر (تابع)

سارية المفعول على الفترات
السنوات التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

ممتلكات ومنشآت ومعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦

١ يناير ٢٠٢٢

يحظر التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ "الممتلكات والمنشآت والمعدات" على المنشأة أن تقطع من تكلفة بند الممتلكات والمنشآت والمعدات أي متحصلات مستلمة من بيع الأصناف المنتجة أثناء إعداد الشركة للأصل لاستخدامه المقصود منه. كما يوضح أن المنشأة "تقوم باختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح" عند تقييمها للأداء الفني والمادي للأصل. لا يتم اختبار الأداء المالي للأصل بموجب هذا التقييم. ويجب على المنشآت الإفصاح بشكل منفصل عن مبالغ المتحصلات والتكاليف المتعلقة بالبند المنتجة التي لا تمثل مخرجات من الأنشطة الاعتيادية للمنشأة. يتوقع أن يكون تأثير التعديل أعلاه غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

١ يناير ٢٠٢٢

الإشارة إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣

تم إجراء تعديلات طفيفة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "اندماج الأعمال" لتحديث الإشارات إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية وإضافة استثناء للاعتراف بالمطلوبات الطارئة ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ "المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات الطارئة" والتفسير رقم ٢١ "الضرائب"، كما تؤكد التعديلات أنه لا يجب الاعتراف بالموجودات الطارئة بتاريخ الاستحواذ. يتوقع أن يكون تأثير التعديل أعلاه غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

١ يناير ٢٠٢٢

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للسنوات ٢٠١٨ - ٢٠٢٠. تم الانتهاء من التحسينات التالية في مايو ٢٠٢٠:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" - يوضح نوعية الرسوم التي ينبغي أن تدرج في اختبار نسبة ١٠٪ لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار" - تعديل المثال التوضيحي رقم ١٣ لإزالة التوضيح الخاص بالدفعات من المؤجر فيما يتعلق بتحسينات عقود الإيجار، لإزالة أي لبس حول معالجة حوافز الإيجار.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ "تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى" - يسمح للمنشآت التي قامت بقياس موجوداتها ومطلوباتها بالقيمة الدفترية المسجلة في دفاتر الشركة الأم أن تقوم أيضاً بقياس أي فروقات تراكمية عن تحويل العملات باستخدام المبالغ المدرجة من قبل الشركة الأم. سينطبق هذا التعديل أيضاً على الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي حصلت على نفس الإعفاء بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ "الزراعة" - إلغاء الشرط الذي يلزم المنشآت باستبعاد التنفقات النقدية لأغراض الضريبة عند قياس القيمة العادلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١. ويهدف هذا التعديل إلى المواءمة مع الشرط المدرج في المعيار بخضم التنفقات النقدية بعد الضريبة. ومن المتوقع أن يكون تأثير التعديل أعلاه غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

١ يناير ٢٠٢٢

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ - المعدل المعياري لسعر الفائدة (تعديلات المرحلة الثانية) - للأدوات التي ينطبق عليها قياس التكلفة المطفأة، تتطلب التعديلات من المنشآت، كوسيلة عملية، المحاسبة عن التغيير في أساس تحديد التنفقات النقدية التعاقدية نتيجة لإصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إيبور) عن طريق تحديث معدل الفائدة الفعلي باستخدام التوجيهات الواردة في الفقرة ب٥-٤-٥ من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. ونتيجة لذلك، لا يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر فورية. تنطبق هذه الوسيلة العملية فقط على مثل هذا التغيير فقط بالقدر الذي يكون ضرورياً كنتيجة مباشرة لإصلاح إيبور وعندما يكون الأساس الجديد مكافئاً اقتصادياً للأساس السابق.

من المتوقع أن يكون تأثير التعديل أعلاه غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية المستقبلية وتعتمد تطبيقها، حيثما يكون ملائماً، عندما تصبح سارية المفعول.

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء سندات الدين وأسهم حقوق الملكية والمشتقات المصنفة إما بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تعتمد التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات.

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدهرم الإماراتي) ويتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم، ما لم يذكر خلاف ذلك.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة تتوافق مع سياسات إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

١-٣ بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢-٣ أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركته التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك معرضاً لعوائد متغيرة أو لديه حقوق من مساهمته في المنشأة المستثمر فيها وأن يتمتع بالقدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على هذه المنشأة. وعلى وجه التحديد، لا تتحقق سيطرة البنك على المنشأة المستثمر فيها إلا إذا استوفى البنك ما يلي:

- أن يسيطر على المنشأة المستثمر فيها (أي وجود حقوق نافذة تمنحه قدرة حالية على توجيه الأنشطة ذات العلاقة بالمنشأة المستثمر فيها).
- أن يكون معرضاً لعوائد متغيرة أو أن يمتلك حقوقاً من مشاركته في المنشأة المستثمر فيها.
- أن يستطيع استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على المنشأة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات على عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما يكون لدى البنك حصة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو أي حقوق مماثلة بالمنشأة المستثمر فيها، يكون للبنك سيطرة على المنشأة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحه القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر فيها من جانب واحد.

ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامه بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على المنشأة المستثمر فيها أم لا، ويشمل ذلك:

- حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم.
- حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك وأصحاب الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة من جِزاء أي ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أي وقائع أو ظروف أخرى تشير إلى أن البنك قادر، أو غير قادر، في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يحصل البنك على حق السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عندما يفقد البنك السيطرة عليها. وعلى وجه التحديد، فإن إيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحقة عليها أو المستبعدة خلال السنة تُدرج في بيان الدخل الموحد اعتباراً من التاريخ الذي يكتسب فيه البنك حق السيطرة على الشركة التابعة حتى تاريخ انتهاء سيطرة البنك عليها.

تُعرض الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة. كما يُعرض إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تُجرى التعديلات على البيانات المالية لكل شركة تابعة، عند الضرورة، حتى تتسق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية على المستوى الداخلي للمجموعة المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بشكل كامل عند التوحيد.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣ أساس الإعداد (تابع)

٢-٣ أساس التوحيد (تابع)

يتم توحيد الشركة التابعة التالية التي يمارس البنك السيطرة عليها في هذه البيانات المالية استناداً إلى البيانات المالية للشركة التابعة:

اسم الشركة التابعة	البلد	نسبة الملكية (%)	الأنشطة الرئيسية
شركة إي أي بي للاستثمار ذ.م.*	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٢٠ ٢٠١٩	الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية وإدارتها.

*يتمتع البنك بالقدرة على ممارسة السيطرة على إي أي بي للاستثمار ذ.م. (المنشأة) حيث أنه يتمتع بحقوق في الحصول على عوائد متغيرة ولديه القدرة على التأثير على العوائد. وحيث إن البنك يمتلك حالياً سيطرة على المنشأة، فقد تم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة. لدى المنشأة شركة تابعة مملوكة لها بالكامل وهي شركة إي أي بي انفسمنت منجمنت كليمان ليميتد.

ساهمت المنشأة بخسارة قدرها ٦٧٨ ألف درهم (٢٠١٩: لا شيء درهم) للسنة الحالية. وتم إدراج مجموع موجودات المنشأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والبالغة ٢٢٨ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٨٨٠ ألف درهم) في هذه البيانات المالية الموحدة.

المنشآت ذات الأغراض الخاصة

المنشأة ذات الغرض الخاص هي منشأة صُممت بحيث تكون حقوق التصويت أو أي حقوق مماثلة ليست هي العامل الرئيسي في تحديد من يسيطر على المنشأة، على سبيل المثال عندما ترتبط أي حقوق تصويت بمهام إدارية فقط ويتم توجيه الأنشطة الرئيسية من خلال ترتيبات تعاقدية. المنشآت ذات الأغراض الخاصة هي منشآت تقتصر غالباً على أنشطة مقيدة ويتم إنشاؤها لتحقيق هدف دقيق ومحدد مثل توزيع الموجودات أو تنفيذ صفقة تمويل محددة. يتم توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص إذا خلصت المجموعة إلى أنها تسيطر عليها بناءً على تقييم جوهري لعلاقة المنشأة ذات الغرض الخاص بالمجموعة وكذلك لمخاطر ومزايا هذه المنشأة.

قد تشير الظروف التالية إلى علاقة تكون فيها المجموعة هي المسيطرة من حيث الجوهر، وبالتالي توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص:

- يجري تنفيذ أنشطة المنشأة ذات الغرض الخاص بالنيابة عن المجموعة وفقاً لاحتياجاتها التجارية المحددة بحيث تحصل المجموعة على مزايا من عمليات هذه المنشأة.
- يكون لدى المجموعة الحق في الحصول على أغلبية مزايا المنشأة ذات الغرض الخاص، وبالتالي قد تتعرض للمخاطر المترتبة على أنشطة المنشأة، أو تحتفظ المجموعة بأغلبية المخاطر المتبقية أو مخاطر الملكية المتعلقة بالمنشأة ذات الغرض الخاص أو موجوداتها من أجل الحصول على مزايا من أنشطتها.
- يجري التقييم حول ما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة ذات الغرض الخاص في البداية ويعاد التقييم في كل تاريخ بيان مركز مالي.

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

فيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة تقديرات أو افتراضات أو مارست اجتهادات:

تصنيف الموجودات المالية

وفقاً لإرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية بناءً على تقييمات نماذج الأعمال التي يحتفظ فيها بالأصل على مستوى المحفظة وما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات تمثل فقط المبالغ الأصلية والفائدة. إن هذا يتطلب أحكاماً خاصة لتقييم كيفية إدارة المجموعة لنموذج أعمالها وبشأن ما إذا كان بند تعاقدي في جميع أدوات الدين من نوع معين يخالف معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها ويؤدي إلى تسجيل محفظة هامة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتطلب قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال احتمالية عجز العملاء عن السداد والخسائر الناتجة).

يجب استخدام عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- تحديد المعايير وتعريف التعثر.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات/ الأسواق وما يرتبط بها من الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

السيولة

تدير المجموعة مخاطر السيولة لديها من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات السائلة إلى المطلوبات كما هو وارد في الجدول حول الإفصاح عن مخاطر السيولة ضمن الإيضاح ٢٤. ويتطلب الجدول الحكم فيما إذا كانت الموجودات تعتبر سائلة.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

يستند تقييم استثمارات الأسهم غير المدرجة عادة إلى إحدى الطرق التالية:

- المعاملات الحديثة التي تتم على أساس تجاري بحت.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل من حيث الجوهر.
- التدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية السارية على البنود ذات شروط وسمات مخاطر متشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المدرجة تقديرات جوهرية. وتقوم المجموعة بتقييم أساليب التقييم الخاصة بها بشكل دوري وتختبر مدى صلاحيتها مستخدمةً إما إحدى العمليات من معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الاستثمار أو البيانات الأخرى الجديرة بالملاحظة المتوفرة في السوق.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة مبيّنة أدناه:

الاعتراف بالإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وغيرها من الأدوات المالية المحملة بالفوائد مثل الأدوات المالية المصنفة كمستحقة للبيع، يتم الاعتراف بإيرادات أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم بذقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقتررة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديراتها للمدفوعات أو المقبوضات. وتحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغير في القيمة الدفترية ضمن إيرادات أو مصاريف الفوائد.

بمجرد تخفيض القيمة المسجلة لأصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يستمر الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الأصلي الفعلي المطبق على القيمة الدفترية الجديدة.

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. وتشتمل هذه الرسوم على رسوم العمولات والحفظ الأمين وإدارة الموجودات برسم الأمانة والاستشارات. ويتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الرسوم الأخرى عند اكتسابها أو تحققها.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق المجموعة في استلام توزيعات الأرباح (شريطة أن يُحتمل تدفق المنافع الاقتصادية على المجموعة ويمكن قياس قيمة الإيراد قِياساً موثوقاً به).

الأدوات المالية

الاعتراف المبني والقياس

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تقوم المجموعة عند الاعتراف المبني بقياس الموجودات والمطلوبات المالية بقيمتها العادلة زائداً أو ناقصاً تكاليف العملات الإضافية المنسوبة بشكل مباشر إلى حيازة أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية مثل الرسوم والعمولات. يتم إدراج تكاليف المعاملة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصاريف في بيان الدخل. وبعد الاعتراف المبني مباشرة، يتم إدراج مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والذي ينتج عنه إدراج خسارة محاسبية في بيان الدخل عندما ينشأ أصل جديد.

الأدوات المالية (تابع)

الاعتراف المبني والقياس (تابع)

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند الاعتراف المبني، تقوم المنشأة بالاعتراف بالفرق على النحو التالي:

- (أ) عندما يتوفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر معن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل (أي معطيات المستوى الأول) أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة.
- (ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد وقت الاعتراف بالربح أو الخسارة المؤجلة ليوم واحد بشكل فردي، حيث يتم إطفاءها على مدى عمر الأداة، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام معطيات السوق الجديرة بالملاحظة أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

التكلفة المطفأة ومعدل الفائدة الفعلي

تتمثل التكلفة المطفأة في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبني، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبني ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بذقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات أو المطلوبات المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية (على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص للانخفاض في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسارة الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، مثل رسوم الإنشاء.

عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية المعنية لتعكس التقديرات الجديدة المخصصة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم إدراج التغيرات في الربح أو الخسارة.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية (أو المرحلة الثالثة)، والتي يتم حساب إيرادات الفوائد الخاصة بها حسب معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي بالصافي من مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة).

الموجودات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تصنف المجموعة موجوداتها المالية في فئات القياس التالية:

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- التكلفة المطفأة.

فيما يلي توضيح لمتطلبات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية:

أدوات الدين:

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسلفيات والاستثمارات في سندات الدين والصكوك.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على:

- (١) نموذج عمل المجموعة لإدارة الموجودات.
- (٢) خصائص التدفقات النقدية للأصل.

بناءً على هذه العوامل، تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين الخاصة بها إلى واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- التكلفة المطفأة: تقاس بالتكلفة المطفأة للموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة للموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسارة الائتمانية المدرجة. ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

التصنيف والقياس اللاحق (تابع)

أدوات الدين (تابع)

● القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات فقط دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والأرباح. ويقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم تحويل الحركة في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء عند تسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة للأدوات التي يتم تسجيلها ضمن بيان الدخل. وعندما يتم استبعاد أصل مالي، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة ويتم تسجيلها في "الربح/(الخسارة)" على الاستبعاد الاستثمار المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

● القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط ضمن بيان الدخل ويتم عرض أدوات الدين التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن "صافي الخسائر/الأرباح من استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات".

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما (أي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن العوامل التي تأخذها المجموعة بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية وفوائدها: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفوائد"). عند إجراء هذا التقييم، تقوم المجموعة بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الربح يشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمل ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتمثل في اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة بقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف أدوات الدين عندما، فقط عندما، يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال الفترة.

أدوات حقوق الملكية:

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع والتي تعد دليلاً على الفوائد المتبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية.

تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس جميع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة المجموعة قد قامت، عند الاعتراف المبدي، بتصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير توليد عائدات الاستثمار. وعند استخدام هذا الخيار، يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل بما في ذلك عند الاستبعاد. عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، يتم إعادة تصنيف أي رصيد ذي صلة ضمن احتياطي القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة. ولا يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن غير ما من التغيرات في القيمة العادلة. ويستمر تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل كإيرادات أخرى عندما يتقرر حق المجموعة في استلام الدفعات.

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالتقييم على أساس مستقبلي للخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتعرض الذي ينشأ من التزامات القروض وعقود الضمان المالي. تعترف المجموعة بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

تعديل القروض

تقوم المجموعة أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض للعملاء. وعندما يحدث ذلك، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. تقوم المجموعة بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرياً مثل العائد على الأرباح/ القائمة على الأسهم والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغيير جوهري في معدل الفائدة.
- تغيير عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية وتعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب الانخفاض في القيمة، وأيضاً لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المدرجة تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض فيها هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم إدراج الفروق في القيمة الدفترية أيضاً في الربح أو الخسارة كريح أو خسارة عند الاستبعاد.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويتم إدراج أرباح أو خسائر التعديل في بيان الدخل. يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (١) عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية بشكل جوهري، أو (٢) عندما لا تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة.

تبرم المجموعة معاملات تحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات ولكنها تتحمل التزاماً تعاقدياً بدفع تلك التدفقات النقدية إلى كيانات أخرى وتحويل جميع المخاطر والامتيازات بشكل جوهري. يتم المحاسبة عن هذه المعاملات على أنها تحويلات "تمرير" تؤدي إلى إلغاء الاعتراف إذا كانت المجموعة:

- ليس لديها التزام بسداد المدفوعات ما لم يتم بتحصيل مبالغ معادلة من الموجودات.
- لا يُسمح لها ببيع أو رهن الموجودات.
- لديها التزام بتحويل أي مبالغ نقدية تحصلها من الموجودات دون تأخير ملموس.

الأدوات المالية (تابع)

المطلوبات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تقاس جميع المطلوبات المالية (وتشمل ودائع أسواق المال، والأرصدة المستحقة إلى البنوك، واتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك، وودائع العملاء) مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستثناء التالي:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الاعتراف المبدئي. إن الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم عرضها جزئياً في الدخل الشامل الآخر (التغير في القيمة العادلة بسبب مخاطر الائتمان) وجزئياً في الربح أو الخسارة (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه أن يسفر عن، أو يزيد، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح والخسائر التي تعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الربح أو الخسارة.
- المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف والتي بموجبها يتم إثبات المطلوبات المالية للمقابل المالي المقبوض من أجل التحويل. في الفترات اللاحقة، تقوم المجموعة بإدراج أي مصاريف متكبدة على المطلوبات المالية.
- عقود الضمان المالي والتزامات القروض.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بها (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاء أجله).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرض الموجودات لانخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يستدعي الأمر فحص انخفاض القيمة سنوياً، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل. وتتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد على قيمتها القابلة للاسترداد، يكون الأصل قد تعرض لانخفاض في قيمته ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.

ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل. وعند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تُستخدم طريقة تقييم مناسبة. ويتم التحقق من هذه الحسابات باستخدام مضاعفات التقييم أو غيرها من مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو انخفضت قيمتها. فإذا وجد مثل هذا الدليل، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً إلا إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. ويكون العكس محدوداً بحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل على القيمة القابلة للاسترداد، أو على القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، فيما لو لم تدرج أي خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الدخل الموحد.

الأدوات المالية (تابع)

المحاسبة بتاريخ المتاجرة والتسوية

يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات "الاعتيادية" من الموجودات المالية في تاريخ التسوية، أي في تاريخ استلام الموجودات من الطرف المقابل أو تسليمها إليه. والمشتريات أو المبيعات الاعتيادية من الموجودات المالية هي مشتريات أو مبيعات لموجودات مالية تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

النقد وما في حكمه

يتألف النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد من الأرصدة التي تبلغ فترات استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك.

مبالغ مستحقة من البنوك

تظهر المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

اتفاقات البيع وإعادة الشراء

يتم الإفصاح عن الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون المحول إليه لديه الحق بموجب العقد أو العرف في بيع أو إعادة رهن الضمان، ويتم إدراج التزام الطرف المقابل ضمن المبالغ المستحقة إلى البنوك.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي الثمن الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأساسية في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في السوق الأساسية للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الأساسية، في أفضل سوق للأصل أو الالتزام.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "عرض" وسعر "طلب"، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر "العرض" والمطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر "الطلب".

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

تطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

بخصوص الاستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. وتستخدم أسعار العرض بالنسبة للموجودات وأسعار الطلب بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها فترة استحقاق محددة والتي تشتمل على ودائع غير محملة بالفائدة تمثل المبلغ مستحق السداد عند الطلب.

بخصوص استثمارات الأسهم غير المدرجة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لاستثمار مشابه أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق على أساس تجاري بحت أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة باستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

تُحتسب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الأجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الأجلة للعقود ذات تواريخ الاستحقاق المشابهة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء البند. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق به. يتم تحميل كافة تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى على بيان الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يُحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة الموجودات (بخلاف الأرض والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وذلك على النحو التالي:

عدد السنوات

٤

أثاث ومعدات حاسوب

مركبات ٤

موجودات غير ملموسة

يتم إدراج برمجيات الحاسوب التي حصلت عليها المجموعة بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

لا تتم رسملة النفقات اللاحقة على موجودات البرمجيات إلا عندما تؤدي إلى زيادة في الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل المحدد الذي تتعلق به. تُسجل جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يُحتسب الاستهلاك على برمجيات الحاسوب لشطب تكلفة الموجودات (بخلاف الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وذلك من تاريخ توفرها للاستخدام.

عدد السنوات

٤

برمجيات حاسوب

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة حساب الاستهلاك بنهاية كل سنة مع بيان أثر أي تغييرات في التقديرات المحتسبة على أساس مستقبلي.

يُلغى تسجيل أي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أو تقاعد بند من بنود الممتلكات والمصنع والمعدات على أساس الفرق بين عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم تسجيلها في بيان الدخل الموحد.

تقيد الممتلكات والمعدات بعد سنة من استهلاكها الكامل بصافي قيمة دفترية مقدارها وحدة نقدية واحدة وذلك بتسوية الاستهلاك المتراكم مع التكلفة.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملازمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها. لا يتم تحميل استهلاك على الأعمال الفنية والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لتعويضات نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل في الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ المركز المالي. ووفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، فقد قامت الإدارة بتقدير القيمة الحالية لالتزاماتها بتاريخ التقرير، باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة، وذلك فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي القيمة الحالية باستخدام معدل خصم ملائم بناء على افتراضات الإدارة لمتوسط تكاليف الزيادات/ الترفيعات السنوية. إن القيمة الحالية للالتزام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المخصص المحتسب وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم بيان المخصص الناتج باعتباره "مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي الموحد ضمن "مطلوبات أخرى" (إيضاح ١٤).

تؤدي المجموعة مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية الوطنية المستحقة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩، ولا يوجد التزام آخر بعد ذلك.

مخصصات

تُدرج المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته التقديرية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

في حال اقتضى الأمر خروج بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من الغير، يتم الاعتراف بالنزعة المدينة كأصل إذا كان من المؤكد تقريباً استرداد قيمة النزعة ويكون بالإمكان قياس النزعة المدينة بشكل موثوق.

ضمانات مالية

تقوم المجموعة خلال سياق العمل الاعتيادي بمنح ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وقبولات. تسجل الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة في بند "مطلوبات أخرى" وتمثل القسط المستلم. وعقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب الضمان بالقسط غير المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ينشأ نتيجة للضمان، أيهما أعلى.

أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد. ويتم إدراج الأقساط المستلمة في بيان الدخل الموحد ضمن بند "إيرادات أخرى" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

عقود الإيجار

يتم الاعتراف بالإيجارات باعتبارها موجودات حق الاستخدام والالتزامات المقابلة في التاريخ الذي تكون فيه الموجودات المؤجرة متاحة لاستخدام المجموعة. يتم توزيع كل دفعة من دفعات الإيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل على مدى فترة عقد الإيجار وذلك للحصول على معدل دوري ثابت للفائدة المستحقة على الرصيد المتبقي من المطلوبات لكل فترة. يحتسب الاستهلاك على موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر، بطريقة القسط الثابت.

عقود الإيجار (تابع)

تقاس الموجودات والمطلوبات الناشئة من عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. وتتضمن مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار التالية:

- الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- دفعات إيجار متغيرة بناءً على المؤشر أو المعدل.
- المبالغ المتوقعة دفعها من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة لخيار الشراء في حال كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار.
- دفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تشير إلى استخدام المستأجر هذا الخيار.

تُخصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة المدرج في عقد الإيجار. وإذا تعذر تحديد هذا المعدل، يُستخدم معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو المعدل الذي يُعِين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة بشروط وأحكام مماثلة.

تقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة التي تشمل التالي:

- مبلغ القياس المبدئي لالتزام الإيجار.
- أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- أي تكاليف أولية مباشرة.
- تكاليف الترميم.

يتم الاعتراف بالدفعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصاريف في الربح أو الخسارة. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل.

أرباح وخسائر الصرف الأجنبي

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الصرف الفوري السائد في نهاية كل فترة تقرير. يشكل عنصر الصرف الأجنبي جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. وبالتالي،

- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يدرج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً غير نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الشامل الموحد.
- بالنسبة لأدوات الدين المقومة بالعملة الأجنبية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر الصرف الأجنبي على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتدرج في بيان الدخل الموحد.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يتوفر حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون هناك نية لدى المجموعة للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بسعر الصرف السائد بتاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

تقارير القطاعات

تستند تقارير قطاعات المجموعة على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات الاستثمارية والخدمات البنكية.

يتم إعداد التقارير عن القطاعات التشغيلية بطريقة تتفق مع طريقة رفع التقارير الداخلية والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة (المسؤول عن اتخاذ القرارات التشغيلية للمجموعة) من أجل تخصيص الموارد لقطاعات المنشأة والاضطلاع بمهمة تقييم أدائها.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أدوات مالية مشتقة

تبرم المجموعة أدوات مشتقة مثل العقود الأجلة والعقود المستقبلية واتفاقيات الأسعار الأجلة والمقايضات ومقايضة التعثر الائتماني والخيارات لكل من الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسواق المال. تقاس المشتقات في البداية بالقيمة العادلة بتاريخ عقد الأداة المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد مباشرة ما لم تكن الأداة المشتقة مؤهلة ومحددة كأداة تحوط، وفي تلك الحالة يستند توقيت الاعتراف في بيان الدخل الموحد على طبيعة علاقة التحوط. ويتم إدراج جميع المشتقات بقيمتها العادلة كموجودات إذا كانت القيمة العادلة موجبة، أو كمطلوبات إذا كانت القيمة العادلة سلبية. يتم عموماً الحصول على القيم العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التنبؤات النقدية المخصصة ونماذج التسعير المعروفة بحسب الملائم.

يتم التعامل مع المشتقات الضمنية في العقود المضيفة غير المشتقة التي لا تشكل موجودات مالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (مثل المطلوبات المالية) كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطرها وخصائصها لا تتصل اتصالاً وثيقاً بتلك العقود المضيفة ولا تكون العقود المضيفة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

موجودات برسم الأمانة

إن الموجودات المحققة بها برسم الأمانة أو بصفة استثمارية لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي فإنها ليست مدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد.

توزيعات أرباح الأسهم العادية

تدرج توزيعات أرباح الأسهم العادية ضمن المطلوبات وتستقطع من حقوق الملكية بعد أن يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. ويتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولا تكون تحت تصرف البنك بعد ذلك.

إن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقرير يجري الإفصاح عنها كحدث لاحق لتاريخ إعداد التقرير.

٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٤٥١	٤٥٩
٤	٥٨,٧٨٦
٥٢٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٦,٠٧٤	١٥٠,٠٢٥
٥٣٦,٥٢٩	٣٥٩,٢٧٠

نقد في الصندوق

أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

حسابات جارية

ودائع

متطلبات الاحتياطي

يُحتفظ بمتطلبات الاحتياطي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم الإماراتي ويمكن سحبها بالكامل في أي وقت لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. لا يحمل النقد في الصندوق والحسابات الجارية والأرصدة الأخرى أي فوائد.

٦ مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٢٩,٥٥٦	١٥,٥٢٤
٧,٦٨٧	١٩,٩٨٣
٢٦٣,٢٨٥	٣٢٩,٩٦٠
٣٠٠,٥٢٨	٣٦٥,٤٦٧
(٦٧٠)	(١,٠٢٣)
٢٩٩,٨٥٨	٣٦٤,٤٤٤

محلية

إقليمية

دولية

ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٦ مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي (تابع)

بلغ متوسط العائد على الودائع البنكية ١,٢٪ سنوياً (٢٠١٩: ١,٩٪ سنوياً).

تم رهن جزء من الأرصدة لدى البنوك بقيمة ١٧,٨٤٩ ألف درهم (٢٠١٩: ١٩١,٠٢٧ ألف درهم) على شكل ضمان لدى البنوك مقابل التسهيلات الائتمانية. راجع الإيضاح ١٢-١ لمزيد من التفاصيل حول التسهيلات الائتمانية كما في تاريخ التقرير.

٧ قروض وسلفيات، بالصافي

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
٤٤٦,٨٠٥	٩٠٢,٥٠٤	إجمالي القروض والسلفيات
(٢٦,٥٣٦)	(١٠,١٨٧)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)
(١,٨١٤)	(٢,٧٢٥)	ناقصاً: فوائد معلقة
٤١٨,٤٥٥	٨٨٩,٥٩٢	قروض وسلفيات، بالصافي

٨ استثمارات، بالصافي

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
٥,٢٧٣	٥	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
		أدوات الدين
		مدرجة
٢٣,٤٦٩	٢١,٢٠٢	أدوات حقوق الملكية
٩٠,٠٠٨	١١٢,٣٦٧	مدرجة
		غير مدرجة
١١٣,٤٧٧	١٣٣,٥٦٩	مجموع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١١٨,٧٥٠	١٣٣,٥٧٤	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		أدوات الدين
		مدرجة
٣٤٠,١٦٠	٦١١,٦٥٢	أدوات حقوق الملكية
٤٧,١١٩	٥٢,٨٠٨	مدرجة
٣٨٧,٢٧٩	٦٦٤,٤٦٠	مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
		أدوات الدين
		مدرجة
٧٠٩,٧٧٥	٦٥٨,٠٦٣	مجموع الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة
٧٠٩,٧٧٥	٦٥٨,٠٦٣	إجمالي الاستثمارات
١,٢١٥,٨٠٤	١,٤٥٦,٠٩٧	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)
(١٠,٨٠٢)	(٥,٩٥٩)	استثمارات، بالصافي
١,٢٠٥,٠٠٢	١,٤٥٠,١٣٨	

تم رهن جزء من محفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة التي تحمل قيمة دفترية بمبلغ ٢٠٣,٣٨٩ ألف درهم (٢٠١٩: ٨٦٥,٣٤٨ ألف درهم) على شكل ضمان لدى البنوك مقابل التسهيلات الائتمانية. راجع الإيضاح ١٢-١ لمزيد من التفاصيل حول التسهيلات الائتمانية كما في تاريخ التقرير.

لم تقم المجموعة بشراء أي أسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: لا شيء درهم).

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٨ استثمارات، بالصافي (تابع)

تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم: المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

المجموع ٢٠٢٠ ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة ألف درهم
أدوات الدين:				
١٢٣,٨٨٧	٥٩,١٢١	-	-	٦٤,٧٦٦
٢٦٨,٤٤٨	١٥١,١٩٥	-	-	١١٧,٢٥٣
٦٦٢,٨٧٣	١٣٥,١١٧	-	-	٥٢٧,٧٥٦
أدوات حقوق الملكية:				
٥٤,١٢٥	٣٣,١٢٥	٥	٢٠,٩٩٥*	-
٧٨٧	٧٨٧	-	-	-
١٠٥,٦٨٤	٢٢,٧٥٥	٨٢,٩٢٩	-	-
١,٢١٥,٨٠٤	٤٠٢,١٠٠	٨٢,٩٣٤	٢٠,٩٩٥	٧٠٩,٧٧٥
(١٠,٨٠٢)				
١,٢٠٥,٠٠٢				
إجمالي الاستثمارات ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)				
استثمارات، بالصافي				

تبلغ القيمة العادلة لاستثمارات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ما قيمته ٧٢٢,٥١٢ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٦٦٢,٧٠٣ ألف درهم).

* المعطيات الرئيسية المستخدمة في أساليب التقييم لهذه الاستثمارات هي معاملات البيع القابلة للمقارنة مع تعديلات مناسبة، والتدفقات النقدية المخصصة التي تضمنت معطيات جهرية غير جديرة بالملاحظة مع تعديلات للمعاملات المماثلة وسعر الفائدة، ومن حيث علاقة المعطيات غير الجديرة بالملاحظة بالقيمة العادلة، فإن أي تغييرات في معاملة بيع قابلة للمقارنة وأي تغيير سعر الفائدة في التدفقات النقدية المخصصة سوف تؤثر بشكل مباشر على القيمة العادلة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

المجموع ٢٠١٩ ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة ألف درهم
أدوات الدين:				
٧١,٨١٩	٣٢,٧٣٩	-	-	٣٩,٠٨٠
٢٥٨,٩٩٧	٢٤٤,٢٢٧	-	-	١٤,٧٧٠
٩٣٨,٩٠٤	٣٣٤,٦٨٦	-	٥	٦٠٤,٢١٣
أدوات حقوق الملكية:				
٥٩,٢٩٨	٣٤,٢٠٠	٥	٢٥,٠٩٣*	-
٩٠٤	٩٠٤	-	-	-
١٢٦,١٧٥	٢٠,٣٧٤	١٠٥,٨٠١	-	-
١,٤٥٦,٠٩٧	٦٦٧,١٣٠	١٠٥,٨٠٦	٢٥,٠٩٨	٦٥٨,٠٦٣
(٥,٩٥٩)				
١,٤٥٠,١٣٨				
إجمالي الاستثمارات ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)				
استثمارات، بالصافي				

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٨ استثمارات، بالصافي (تابع)

خلال ٢٠١٩، تم تحويل الاستثمارات التي بلغت قيمتها ١٢,١٠٥ ألف درهم من المستوى الأول إلى المستوى الثالث. تمت التحويلات من المستوى الأول إلى المستوى الثالث لأن السوق لم يكن نشطاً فيما يتعلق بهذه الأوراق المالية ولم يتم تحديث سعر هذه الأوراق المالية في البورصة.

يوضح الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية لاستثمارات المستوى الثالث المسجلة بالقيمة العادلة:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٠,٦٥٦	٢٥,٠٩٨	في بداية السنة
١٢,١٠٥	-	تحويل من المستوى الأول
١٦٢	-	إضافة
(١٨,٧٦٠)	-	استبعاد
-	(٤,٦١٠)	صافي الخسارة غير المحققة المسجلة ضمن الدخل الشامل الآخر
(٧٦٦)	٥٠٧	صافي الأرباح/ (الخسائر) غير المحققة المسجلة في الربح أو الخسارة
(٨,٢٩٩)	-	انخفاض في القيمة/ حنوفات
٢٥,٠٩٨	٢٠,٩٩٥	في نهاية السنة

قيمت المجموعة حساسية قياس القيمة العادلة للاستثمارات ضمن المستوى الثالث نتيجة للتغيرات في المعطيات المستخدمة. ويُنفذ هذا التقييم على أساس ربع سنوي عن طريق مراجعة التغيرات في المعطيات غير الجديرة بالملاحظة، التي قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قياس القيمة العادلة.

٩ مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٥٧	١,٠٢٣	مبالغ مستحقة من البنوك
٢٦٦	(٣٥٣)	الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة
١,٠٢٣	٦٧٠	الرصيد في ١ يناير
		صافي (عكس)/ مخصص الانخفاض في القيمة للسنة
٩٠٢	١٠,١٨٧	قروض وسلفيات
٩,٢٨٥	١٦,٣٤٩	الرصيد في ١ يناير
١٠,١٨٧	٢٦,٥٣٦	صافي مخصص الانخفاض في القيمة للسنة
٦,١٧٦	٥,٩٥٩	استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة
(٢١٧)	٤,٨٤٣	الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة
٥,٩٥٩	١٠,٨٠٢	الرصيد في ١ يناير
		صافي مخصص/ (عكس) الانخفاض في القيمة للسنة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٩ مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي تحليل الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة للقروض والسلفيات، والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة، والمبالغ المستحقة من البنوك:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٣,٥٤٠	٢٧,٣٢٨	الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثالثة)
٢,٣٠٤	٣,٥٢١	الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً (المرحلة الأولى)
١,٣٢٥	٧,١٥٩	الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثانية)
٣,٦٢٩	١٠,٦٨٠	الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٧,١٦٩	٣٨,٠٠٨	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة

٩-١ صافي خسارة الانخفاض في قيمة موجودات مالية

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٩,٢٨٥	١٦,٣٤٩	خسارة الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات
(٢١٧)	٤,٨٤٣	خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة
٨,٢٩٩	-	شطب استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
٣,٧٥٣	(٣,٣٣٨)	(عكس) / خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٦٦	(٣٥٣)	(عكس) / خسارة الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من البنوك
٢,٦٨٠	٢٢٤	خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات الأخرى
٢٤,٠٦٦	١٧,٧٢٥	

١٠ موجودات أخرى

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٠,٧٨٢	١٠,٠٣٠	فوائد مستحقة القبض
٦,٢١٧	٢,١٨١	موجودات حق الاستخدام (إيضاح ١٠-١)
٣٣,٤١٩	٦,٨٥٦	نعم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً
٤٧٨	-	موجودات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)
٥٠,٨٩٦	١٩,٠٦٧	

١٠-١ موجودات حق الاستخدام

يوفر هذا الإيضاح معلومات عن عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة طرفاً مستأجراً.
(١) المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٦,٢١٧	٢,١٨١	موجودات حق الاستخدام
		مكاتب
٤,١٩١	٢,٢٩٣	مطلوبات الإيجار
٢,١٧١	-	متداولة
٦,٣٦٢	٢,٢٩٣	غير متداولة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٠ موجودات أخرى (تابع)

١٠-١ موجودات حق الاستخدام (تابع)

لم تكن هناك إضافات إلى موجودات حق الاستخدام خلال العام الحالي.

(٢) المبالغ المعترف بها في بيان الدخل

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
(٤,٠٣٦)	(٤,٠٣٦)	مصاريف الاستهلاك على موجودات حق الاستخدام مكاتب
(٢٤٤)	(٢٤٤)	مصاريف الفوائد على مطلوبات الإيجار

بلغ مجموع التدفقات النقدية الصادرة لعقود الإيجار في ٢٠٢٠ ما قيمته ٤,٣١٣ ألف درهم (٢٠١٩: ٤,٣٩٨ ألف درهم).

١١ ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	موجودات غير ملموسة		ممتلكات ومعدات		التكلفة
		برمجيات حاسوب ألف درهم	أثاث ومعدات حاسوب وأعمال فنية ألف درهم	مركبات ألف درهم	أثاث ومعدات حاسوب وأعمال فنية ألف درهم	
٢٣,٠٥٤	١,١٣٥	٥,٢٧٨	٨٣	١٦,٥٥٨	٢٠٢٠	في ١ يناير
٥٤٨	٢٣٣	٢٩	-	٢٨٦		إضافات
-	(١,١٧٣)	٢١٨	-	٩٥٥		تحويلات
(٤١٥)	-	-	-	(٤١٥)		استبعادات
٢٣,١٨٧	١٩٥	٥,٥٢٥	٨٣	١٧,٣٨٤	٢٠٢٠	في ٣١ ديسمبر
١٦,٩٥٠	-	٤,٧٦٨	٨٣	١٢,٠٩٩		الاستهلاك/ الإطفاء المتراكم:
٢,٣٥٦	-	٤٥٧	-	١,٨٩٩	٢٠٢٠	في ١ يناير
(٣٨٩)	-	-	-	(٣٨٩)		المحمل للسنة
١٨,٩١٧	-	٥,٢٢٥	٨٣	١٣,٦٠٩	٢٠٢٠	في ٣١ ديسمبر
٤,٢٧٠	١٩٥	٣٠٠	-	٣,٧٧٥		صافي القيم الدفترية:
					٢٠٢٠	في ٣١ ديسمبر

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١١ ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة (تابع)

		ممتلكات ومعدات		موجودات	
				غير ملموسة	

١٢ مبالغ مستحقة للبنوك

٢٠١٩ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم	
٤٠٣,١١٨	١٥٧,٩٣٩	ودائع لأجل
٥٢٣,٥٣٢	١٣,٧٣٩	اتفاقيات إعادة الشراء
٩٢٦,٦٥٠	١٧١,٦٧٨	

١-١٢ معلومات عن الضمان

قيمة الضمان ٢٠١٩ ألف درهم	الرصيد ٢٠١٩ ألف درهم	قيمة الضمان ٢٠٢٠ ألف درهم	الرصيد ٢٠٢٠ ألف درهم	
٣٠٧,٥٦٧	١٨٦,١٩٤	١٨٩,٣٧٣	١٤١,٨٧٥	ودائع لأجل:
				مضمونة بالاستثمارات
١٩١,٠٢٧	١٧١,٩٢٤	١٧,٨٤٩	١٦,٠٦٤	مضمونة بالمبالغ المستحقة من البنوك
٤٩٨,٥٩٤	٣٥٨,١١٨	٢٠٧,٢٢٢	١٥٧,٩٣٩	
٥٥٧,٧٨١	٥٢٣,٥٣٢	١٤,٠١٦	١٣,٧٣٩	اتفاقيات إعادة الشراء:
				مضمونة بأدوات الدين

بلغ متوسط التكلفة على الودائع واتفاقيات إعادة الشراء ١,٦٪ سنوياً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٢,٧٪ سنوياً).
لا يوجد لدى المجموعة ودائع لأجل غير مضمونة كما في تاريخ التقرير (٢٠١٩: ٤٥,٠٠٠ ألف درهم).

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٣ ودائع العملاء

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
١,٢٦٧,٥٦٦	٨٥٣,٧٩٠
٥٦٥,١٥٢	٧٩٢,٠٧٤
١,٨٣٢,٧١٨	١,٦٤٥,٨٦٤

ودائع لأجل
حسابات تحت الطلب

١٤ مطلوبات أخرى

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
٦,٨٩٣	٩,٦٦٥
٢,٢٩٣	٦,٣٦٢
٥,٩٩١	٨,١٦٨
٨٣٠	٢,٧٩٨
-	١٨,٦٥٧
٧,٦٥١	٩,٠٧٤
٢٣,٦٥٨	٥٤,٧٢٤

فوائد مستحقة الدفع
مطلوبات الإيجار (إيضاح ١٠-١)
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
رسوم مستحقة الدفع
مطلوبات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)
أخرى

وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين. وفيما يلي الحركة في الالتزام المدرج في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة:

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
٨,١٦٨	٩,١٥٠
١,٣٢٢	١,٧٠٢
(٣,٤٩٩)	(٢,٦٨٤)
٥,٩٩١	٨,١٦٨

في ١ يناير
المحتمل للسنة
المبلغ المدفوع

في ٣١ ديسمبر

١٥ رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال

يتكون رأس المال المصرح لدى البنك من ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٢٠١٩: ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم). ويتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٢٠١٩: ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم).

(ب) احتياطي قانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. وهذا الاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع.

(ج) احتياطي خاص

يتم التصرف في الاحتياطي الخاص وفقاً لقرار مجلس الإدارة في ما يحقق مصلحة البنك.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٦ إيرادات الفوائد

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
٣٩,٣٥٧	٦٢,٨٠٦
٨٣١	٣,٨٤٨
٤٠,١٨٨	٦٦,٦٥٤

قروض وسلفيات
إيداعات البنوك

١٧ صافي الإيرادات من الاستثمارات

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
٣٩,٦١٥	٤٥,٤١٠
(٥,١٢٧)	(٦٠٢)
٩,١٤٨	١١,٥٦٩
٥٣٢	(٦٦)
(١٤,٦٣١)	١٢,٩١٧
(٧٤٢)	(٩٠٠)
٢٨,٧٩٥	٦٨,٣٢٨

إيرادات الفوائد من الاستثمارات في أدوات الدين
صافي الخسارة من مقايضات أسعار الفائدة
إيرادات توزيعات الأرباح
صافي الأرباح/ (الخسائر) المحققة من استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة من خلال
الدخل الشامل الآخر
صافي (الخسائر)/ الأرباح من استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقائمة العادلة
من خلال الربح أو الخسارة
أتعاب إدارة المحفظة المدفوعة إلى المؤسسات المالية الأخرى

١٨ رسوم وعمولات وإيرادات أخرى

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
١٣,٠٨٧	٢٥,٤٨٤
٥,٢١٣	٩,٥٥٠
٤٦٤	١,٩٧٤
١٨,٧٦٤	٣٧,٠٠٨

رسوم من الحفظ والخدمات الاستشارية
رسوم المنتج ورسوم المعاملات
عمولات وإيرادات أخرى

١٩ مصاريف عمومية وإدارية

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
٤٩,٧٤٧	٦٤,٤١٦
٤,٠٣٦	٤,٠٣٦
٣,٧٣٦	٥,١٣٨
٣,٤٧١	٣,٥٠٢
١,٨٩٩	١,٧٦٧
٤٥٧	٥٨٣
٧,١٢٩	٧,٨٩٧
٧٠,٤٧٥	٨٧,٣٣٩

تكاليف الموظفين
استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح ١٠-١)
رسوم استشارات
اتصالات واشتراكات
استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١١)
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح ١١)
أخرى

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠ خسارة/ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب خسارة السهم الأساسية البالغة ٤١,٨٨ درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ربحية السهم الأساسية البالغة ١٢,٦٤ درهم) بقسمة الخسارة العائدة إلى مساهمي الشركة الأم بقيمة ٢٩,٣١٥ ألف درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ربح بقيمة ٨,٨٥١ ألف درهم) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة والبالغ ٧٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ درهم لكل سهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٧٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ درهم لكل سهم).

إن الخسارة الأساسية والمخفضة للسهم هي نفسها نظراً لعدم قيام المجموعة بإصدار أي أدوات كان من الممكن أن يكون لها تأثير على ربحية السهم عند الممارسة.

٢١ الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة، ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد مدفوعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. يتمثل الغرض من الأدوات المالية المشتقة لأعمال المجموعة في التقليل من المخاطر الناتجة عن التعتير أو تقلبات العملة والفائدة والمتغيرات الأخرى في السوق. وتقوم المجموعة باستعمال خيارات وعقود صرف العملات الأجنبية الأجلة للتقليل من مخاطر العملة على استثمارات معينة.

تبين الجداول أدناه القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالقيم الاسمية. تمثل القيمة الاسمية المدرجة بإجمالي قيمة أصل الأداة المشتقة أو قيمة السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ليس هناك أدوات مالية مشتقة محتفظ بها من قبل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

القيمة الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق			القيمة الاسمية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	
أقل من ٥ سنوات	١ إلى ٥ سنوات	سنة واحدة ألف درهم				
أكثر من ٥ سنوات	ألف درهم	ألف درهم				
المشتقات:						
-	-	٤٨,٩٧٤	٤٨,٩٧٤	١٤	٣٥٠	عقود صرف أجنبي آجلة
-	-	٤٢,٧١٠	٤٢,٧١٠	١٢٨	١٢٨	عقود خيارات صرف العملات الأجنبية
٢٥٥,٧٢٤	-	-	٢٥٥,٧٢٤	١٨,٥١٥	-	مقايضات أسعار الفائدة *
٢٥٥,٧٢٤	-	٩١,٦٨٤	٣٤٧,٤٠٨	١٨,٦٥٧	٤٧٨	

* تم تحميل مقايضات أسعار الفائدة خلال السنة وتم الإفصاح عن الخسارة المقابلة في الإيضاح ١٧.

تطوي المشتقات عادة عند بدايتها على تبادل وعود بتحويل مقابل نقدي صغير أو عدم التحويل. وقد يكون لحركة صغيرة نسبية في قيمة الأصل أو المعدل أو المؤشر الكامن في عقد الأداة المالية المشتقة أثر جوهري على ربح أو خسارة المجموعة. يتم مراقبة تأثير المجموعة بعقود المشتقات عن كثب كجزء من الإدارة الشاملة لمخاطر السوق للمجموعة.

أنواع منتجات المشتقات

عقود آجلة

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة معينة أو بضائع أو أداة مالية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. وهي عقود مصممة حسب الحاجة يتم التعامل فيها خارج سوق المال.

عقود خيارات

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تتقلل الحق، وليس الالتزام، لشراء أو بيع قدر محدد من البضائع أو الأدوات المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال سنة محددة.

عقود مقايضة

عقود المقايضة هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ.

القيمة العادلة

يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام عروض الأسعار المعلنة في سوق نشطة أو الأسعار المقدمة من الأطراف المتعاقدة أو أساليب التقييم، وذلك باستخدام نموذج التقييم الذي تم فحصه مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للمجموعة لأكثر معطيات النموذج ملائمة.

تُقيم عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة وعقود خيارات صرف العملات الأجنبية ومقايضات أسعار الفائدة باستخدام أساليب التقييم، التي تستخدم معطيات السوق الجديرة بالملاحظة. وتتضمن أساليب التقييم الأكثر استخداماً التسعير الآجل ونماذج المقايضة، باستخدام حسابات القيمة الحالية. تتضمن النماذج معطيات متنوعة، بما في ذلك جودة الائتمان لدى الأطراف المتعاقدة، ومعدلات الصرف الأجنبي الفوري وأسعار الصرف الآجلة، ومنحنيات العائد للعملات المعنية، والفوارق على أساس العملات بين العملات ذات الصلة، ومنحنيات أسعار الفائدة، ومنحنيات السعر الآجل للسلعة الأساسية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمالية عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات الملائمة للمجموعة. ومن خلال المشتقات التي تتم تسويتها بالإجمالي، تتعرض المجموعة لمخاطر التسوية، وهي مخاطر إيفاء المجموعة بالتزاماتها مع إخفاق الطرف المقابل في تقديم القيمة المقابلة.

إن التغيرات في مخاطر ائتمان الطرف المقابل لا تؤثر تأثيراً جوهرياً على تقييم فعالية التحوط للمشتقات المدرجة في علاقات التحوط والأدوات المالية الأخرى المدرجة بالقيمة العادلة.

تُسجل كافة عقود صرف العملات الأجنبية بالقيمة العادلة ضمن المستوى الثاني وفق التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

الالتزامات المرتبطة بالائتمان ومطلوبات طارئة

تتضمن الالتزامات المرتبطة بالائتمان التزامات تمديد الائتمان وخطابات الاعتماد والضمانات والقبولات المصممة لتلبية متطلبات عملاء المجموعة.

تلتزم المجموعة بموجب خطابات الاعتماد والضمانات والقبولات بالدفع نيابة عن العملاء، عند إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب شروط العقد.

فيما يلي مطلوبات و التزامات المجموعة المحتملة المرتبطة بالائتمان.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٢ التزامات ومطلوبات طارئة (تابع)

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٦,٨٢٩	٢٤,١١٢	ضمانات
٢٣,٠٢٤	٦,٧٠٩	تسهيلات ائتمانية ملزمة غير مستخدمة*
٩٩,٨٥٣	٣٠,٨٢١	

لدى المجموعة التزامات بقيمة ٣٠,٤١٦ ألف درهم على حساب استثمارات في أدوات حقوق الملكية (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣١,٣٤٢ ألف درهم).

تمثل التسهيلات الائتمانية الملزمة غير المستخدمة التزاماً تعاقبياً للسماح بعمليات السحب من أي تسهيلات ضمن سنة محددة بناء على شروط مسبقة وشروط إنهاء معينة. وبما أن الالتزامات قد تنتهي دون سحبها، وأنه يجب الوفاء بالشروط المسبقة للسحب، فإن إجمالي مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية دقيقة.

هناك دعوى قضائية منظورة تعد المجموعة فيها طرفاً مدعى عليه فيما يتعلق باستثمار العميل في ورقة تجارية. كما أجرت المجموعة تقييماً وخلصت إلى أنه ليس لديها أي التزام قانوني تجاه الطرف المقابل فيما يتعلق بذلك. وعليه، لم تحتفظ المجموعة بأي مخصص كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تدخل المجموعة في معاملات في سياق العمل المعتاد مع أطراف ذات علاقة، يعرفون بأنهم المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وشركتهم ذات العلاقة. تتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تجاري بحت، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات، تقريباً بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين. وتوافق إدارة المجموعة على سياسات الأسعار وشروط معاملات الأطراف ذات العلاقة.

فيما يلي الأرصدة الهامة القائمة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة والدرجة في البيانات المالية الموحدة:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٤٨,٣٦٣	١,٠٦١,٧٢٦	أرصدة مع المساهمين:
٦٤,١٧٩	١٦,٨٩٤	ودائع العملاء
٣,٧١٤	٣,٧٠٩	التزامات ومطلوبات طارئة
		مطلوبات أخرى

أرصدة مع أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وأطراف أخرى:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٧	-	قروض وسلفيات
٩,٨٩٥	٢,٤٠٥	استثمارات
٨,٠٦٤	٥٨٥	ودائع العملاء
٥٩	٢	مطلوبات أخرى

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

فيما يلي الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية الموحدة:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
		مساهمون:
		مصاريف الفوائد
(١٦,٩٦٣)	(١٧,٥٥٥)	رسوم وعمولات وإيرادات أخرى
٢,٤٦٠	١,٣٢٤	مصاريف عمومية وإدارية
(٧,٤٦٧)	(٦,٩٧٤)	
		أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وأطراف أخرى:
		إيرادات الفوائد
٩٩	٣	مصاريف الفوائد
(٩٢)	(١٤٣)	رسوم وعمولات وإيرادات أخرى
٣٤٠	١١٢	أنعاب أعضاء مجلس الإدارة
(١٧٠)	(٥٤٠)	

تنشأ الأرصدة القائمة بنهاية السنة في سياق العمل الاعتيادي. بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم تقم المجموعة بقيد أي انخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة (٢٠١٩: لا شيء).

تعويضات كبار موظفي الإدارة:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
		رواتب ومنافع أخرى
١٦,٠٨٥	١٥,٥٩٤	

٢٤ إدارة المخاطر

مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة المجموعة ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديد وقياسها ومراقبتها وفقاً لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصراً هاماً في تحقيق الربحية المستمرة للمجموعة ويتحمل كل فرد داخل المجموعة المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به أو بها.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية بخصوص التعرض للمخاطر. وتقوم المجموعة بتطبيق حوكمة المخاطر باقتراح "منهج من ثلاثة خطوط دفاع" لإدارة المخاطر يتضمن الإدارة العليا وخطوط العمل ووحدة قوية لإدارة المخاطر وتدقيق داخلي مؤهل ومستقل.

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. وتتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر التشغيل.

لا تتضمن عمليات رقابة المخاطر المستقلة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة والتقنية والقطاع. ويتم مراقبة هذه العمليات من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي لدى المجموعة.

هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد مدى قدرة المجموعة على تحمل المخاطر ووضع إطار إدارة مخاطر المجموعة والرقابة عليه. تتم إدارة المخاطر من خلال عدد من اللجان وهما: لجنة المخاطر ولجنة التدقيق التابعتين لمجلس الإدارة.

تعمل كذلك اللجان المشكّلة على مستوى الإدارة على إدارة المخاطر بشكل فعال ولا سيما لجنة الائتمان، ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم إدارة المخاطر.

هيكل إدارة المخاطر (تابع)

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

إن لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لديها المسؤولية الكاملة لتطوير استراتيجية المخاطر ومبادئ التطبيق وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة وذلك من أجل تطبيق المعايير الرائدة ومراقبة التعرض العام للمخاطر (وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والمخاطر القانونية، إلخ) والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في مراقبة ومراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية، إلى جانب الإشراف على استقلال وأداء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في المجموعة.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام، كما تعد المسؤولة عن إدارة مخاطر التمويل والسيولة لدى المجموعة.

لجنة الائتمان

لجنة الائتمان هي لجنة مشكلة على مستوى الإدارة تنفذ قرارات الإقراض الائتماني بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها، ومراجعة ومراقبة أداء محفظة القروض، والقرارات المتعلقة بتسوية القروض، وشطب المخصصات، وتعديلات التسعير والتصنيف.

قسم إدارة المخاطر

يعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل داخل المجموعة. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن الإبلاغ عن أي مخالفات للسياسات والتوجيهات التنظيمية إلى الإدارة العليا وفي نهاية المطاف لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

التدقيق الداخلي

يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة عمليات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة حيث يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والالتزام المجموعة بها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

قياس المخاطر ونظم رفع التقارير

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف والمقاييس الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمجموعة وكذلك مستوى الخطر الذي تكون المجموعة مستعدة لقبوله. وإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيم قدرتها العامة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

تخضع المعلومات المجمعة للفحص والمعالجة من أجل تحليل وتحديد ومراقبة المخاطر المبكرة. لقد تم عرض هذه المعلومات التي تتضمن إجمالي التعرض الائتماني ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر على لجان الإدارة وفي نهاية المطاف إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم تقديم ملخص دوري من قبل قسم إدارة المخاطر إلى اللجان ذات الصلة حول مدى استخدام السقوف والاستثمارات الخاصة والسيولة بالإضافة إلى أي تطورات أخرى للمخاطر.

تخفيف مخاطر الائتمان

في إطار إدارة المخاطر الكلية، تستخدم المجموعة المشتقات وأدوات أخرى لإدارة مخاطر السوق المرتبطة بالتغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة من المعاملات المتوقعة. وكذلك تقوم المجموعة بصورة مستمرة بمراقبة محفظتها وضمان استمرار تنوعها لتخفيف المخاطر المتعلقة بتركز التعرضات في قطاع عمل أو جغرافي محدد.

التركيز المفرط للمخاطر

تنشأ التركيزات في مخاطر الائتمان من مزاوله عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي يسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدر مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير التركيزات في المخاطر إلى تأثير أداء المجموعة نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تقادي زيادة التركيز في المخاطر، تشمل السياسات والإجراءات الخاصة بالمجموعة على إرشادات محددة تهدف إلى المحافظة على تنوع المحفظة. تتم مراقبة وإدارة التركيزات التي يتم تحديدها وفقاً لذلك.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالتعهدات مما يتسبب في تكبد المجموعة خسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر من الإقراض والتمويل التجاري والخزينة والأنشطة الأخرى التي تقوم بها المجموعة. وتتم مراقبة مخاطر الائتمان بفعالية وفقاً لسياسات الائتمان التي تحدد بوضوح عملية تفويض صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات ذات الصلة. وتتطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية.

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

احتمالية التعثر
الخسارة الناتجة عن التعثر
مستوى التعرض الناتج عن التعثر

تصنيفات مخاطر الائتمان

لدى المجموعة إجراءات لمراجعة الجودة الائتمانية من أجل الكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك المراجعة المنتظمة للضمانات. تتحدد سقف الطرف المقابل باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر. يتم معايرة درجات التصنيف الائتماني بحيث يزداد خطر التعثر بشكل أكبر كلما ارتفعت درجة تصنيف الخطر. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة المنتظمة. وتسمح هذه الإجراءات للمجموعة بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها وبتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يتم تقسيم تصنيفات مخاطر المقرض ضمن الدرجات التالية:

الدرجة	التعريف
الدرجة المميزة والمرتفعة	مخاطر منخفضة
الدرجة القياسية	مخاطر مقبولة
الدرجة دون القياسية	قائمة المراقبة
متأخرة السداد	خسائر / الانخفاض في القيمة

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة التسهيل وحتى تاريخ حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
- تنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس العمر.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات التطلعية.
- الموجودات المالية المنشأة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس العمر (المرحلة الثالثة).

مخاطر الائتمان (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

ترى المجموعة أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشوء تعرض معين وحتى تاريخ حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

المعايير الكميةالقروض والسلفيات:

يواجه المقرض زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عند حدوث أي من العوامل الكمية التالية:

- حسابات تأخر سدادها بين ٣٠ و ٩٠ يوماً.
- نتائج عكسية لحساب/مقرض حسب بيانات مكتب الائتمان.

الاستثمارات:

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر الأداة الأساسية.
- انخفاض جوهري في التصنيف الائتماني للأداة الأساسية.

مبالغ مستحقة من البنوك:

- تغير جوهري في الأداء والسلوك المتوقع للطرف المقابل.

لم تستخدم المجموعة الإعفاء الائتماني المنخفض لأي أدوات مالية في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩.

تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

تحدد المجموعة أن أي قرض أو مبلغ مستحق من البنوك أو أداة استثمار في حالة تعثر، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عند استيفاء عامل أو أكثر من المعايير التالية:

المعايير الكمية

تأخر المقرض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً.

وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- تعتبر المجموعة أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل مع عدم رجوع البنك إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- تضع المجموعة التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- تقوم المجموعة بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد قبول البنك هذا التعرض.
- تقوم المجموعة ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- توافق المجموعة على إعادة هيكلة غير مواتية للالتزام الائتماني بحيث يكون من المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الالتزام المالي بسبب إعفاء أو تأجيل جوهري لسداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المجموعة طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المجموعة.
- يكون المدين متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عند وفائها بمعايير فترة التجميد التي يقرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. لا يتم رفع تصنيف أي تعرض بشكل مباشر من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى، بل يتم رفع تصنيفه إلى المرحلة الثانية تليها فترة تجميد مدتها ١٢ شهراً للتأكد من انخفاض المخاطر بشكل كافٍ قبل رفع تصنيف هذا التعرض إلى المرحلة الأولى. وفيما يتعلق بالحسابات المعاد هيكلتها (عند توفير أي نوع من الامتيازات للعملاء بشأن هيكل السداد)، تحتفظ المجموعة بفترة اختبار لمدة ٣ أقساط كحد أدنى أو فترة ١٢ شهراً أيهما أطول قبل رفع التصنيف من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية.

مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والاقتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس ١٢ شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بتهسيل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمدت المجموعة أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل تسهيل، وقد اختار البنك الحساب على أساس ربع السنة لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

- تمثل احتمالية التعثر احتمال تخلف المقترض عن أداء التزاماته المالية (بموجب "تعريف التعثر والائتمان منخفض القيمة" المذكور أعلاه)، وذلك على مدى ١٢ شهراً أو العمر المتبقي للالتزام.
- يعتمد مستوى التعرض الناتج عن التعثر على المبلغ الذي تتوقع المجموعة سدادته وقت حدوث التعثر على مدى العمر المتبقي لمستوى التعرض الناتج عن التعثر.
- تمثل الخسارة الناتجة عن التعثر توقع المجموعة لحجم الخسارة من جراء التعرض للتعثر. تختلف الخسارة الناتجة عن التعثر باختلاف نوع الطرف المقابل ونوع وعمر المطالبة وتوافر الضمان وسبل الدعم الائتماني الأخرى. ويتم بيان الخسارة الناتجة عن التعثر كنسبة مئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعرض وقت حدوث التعثر. وتحتسب الخسارة على أساس العمر، حيث تمثل الخسارة على أساس العمر نسبة الخسارة المتوقعة حدوثها إذا وقع التعثر على مدى العمر المتبقي المتوقع للقرض.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

كما تدخل كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر.

لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعية خلال السنة.

المعلومات التطلعية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات التطلعية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر تختلف باختلاف الأداة المالية. تم تطبيق حكم الخبراء أيضاً في هذه العملية. يتم توفير تنبؤات لهذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من قبل البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتوفر أفضل تقدير للاقتصاد على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

تم تحديد تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي الحالية والمستقبلية لتقدير احتمالية التعثر المستقبلية وفقاً للمبادئ التوجيهية لمنهج التصنيف الداخلي، ويقدر التعرض الناتج عن التعثر على أنه التعرض القائم في وقت التعثر.

قامت المجموعة بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات في عملية حساب الخسارة.

مخاطر الائتمان (تابع)

تأثير فيروس كوفيد-١٩ على مخاطر الائتمان

من المتوقع أن تكون التبعات الاقتصادية لأزمة كوفيد-١٩ كبيرة وتتطور بسرعة في الوقت الحالي. قمت الجهات التنظيمية والحكومات في جميع أنحاء العالم بتدابير مالية واقتصادية تحفيزية لتخفيف أثر هذه التبعات. كما أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن إجراءات وحواجز متعددة بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٥٦ مليار درهم لمساعدة البنوك على دعم القطاعات الاقتصادية والأفراد الذين تأثروا بهذه الأزمة في الإمارات العربية المتحدة.

تأثير فيروس كوفيد-١٩ على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية. ومن أجل تقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة في ظل الظروف الاقتصادية المتوقعة، تستخدم المجموعة عدة سيناريوهات اقتصادية (سيناريو أساسي وسيناريو إيجابي وسيناريو سلبي) بدرجات متفاوتة الشدة وبأوزان مناسبة للتأكد من أن تقديرات الخسارة الائتمانية المتوقعة تمثل مجموعة من النتائج الاقتصادية المحتملة.

قامت المجموعة بمراجعة التأثير المحتمل لتفشي كوفيد-١٩ على معطيات وافتراضات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ضوء المعلومات المتاحة. وعموماً، فإن وضع كوفيد-١٩ غير مستقر ويتطور بسرعة في هذه المرحلة. تقوم المجموعة بإجراء مراجعات متكررة لنسب القرض إلى القيمة على الضمانات المحتفظ بها مقابل القروض الممنوحة للعملاء. وعليه، تخضع جميع قرارات التصنيف والتجميع لمراجعة منتظمة لضمان أنها تعكس رؤية دقيقة لتقييم المجموعة للجدارة الائتمانية للعملاء، والتصنيف، والتجميع كما في تاريخ التقرير.

قامت المجموعة بإعادة تقييم محفظتها لعملاء المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وقامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت محفظة الاستثمار قد تعرضت لتدهور كبير في الجودة الائتمانية. وبناءً على تصنيفات وكالات التصنيف الخارجية وتقييم أي زيادة في احتمالية التعثر، خلصت المجموعة إلى أنه كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لبعض الاستثمارات، وتعكس الخسارة الائتمانية المتوقعة تأثير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تواصل المجموعة العمل بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتحسين وتفعيل خطط الدعم التي يتم إطلاقها لمساعدة العملاء المتأثرين بفيروس كوفيد-١٩، حسب الاقتضاء. ويشمل ذلك خطة الدعم الاقتصادي الموجهة التي تم الإعلان عنها في الإمارات العربية المتحدة في ٦ أبريل ٢٠٢٠.

تحليل العملاء المستفيدين من تأجيل السداد

يحتوي الجدول أدناه على تحليل مبلغ التأجيل والرصيد القائم للعملاء الإماراتيين المستفيدين من التأجيلات.

٢٠٢٠	مبلغ التأجيل
ألف درهم	قروض وسلفيات
١٣,٧٣٩	
١٣,٧٣٩	التعرضات
(٢٧)	قروض وسلفيات
	ناقصًا: الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٣,٧١٢	
٣	عدد العملاء

قامت المجموعة بتقييم ملفات العملاء الذين اختاروا تأجيل السداد من خلال الاطلاع على بيانات سدادهم، وهؤلاء العملاء يواجهون مشاكل سيولة قصيرة الأجل دون زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. وبناءً على التقييم، لم يتم تكوين مخصص إضافي للخسائر الائتمانية المتوقعة ولم تنتج أي خسائر من التعديلات نتيجة استعادة العملاء من تأجيل السداد. استقادت المجموعة من التمويل بدون تكلفة المقدم بموجب خطة الدعم الاقتصادي الموجهة الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمبلغ ١٣,٧٣٩ ألف درهم الذي تم استخدامه لتخفيف أعباء السداد على العملاء المتضررين. ويتم ضمان التمويل بلا تكلفة بموجب بعض الاستثمارات كما هو مفصّل عنه في الإيضاح ١٢-١ ويستحق السداد قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

مخاطر الائتمان (تابع)

تأثير فيروس كوفيد-١٩ على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

تحليل العملاء المستفيدين من تأجيل السداد (تابع)

وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يمكن تقسيم العملاء المستفيدين من تأجيلات السداد إلى مجموعتين كما يلي:

المجموعة الأولى: تشمل العملاء الذين ليسوا من المتوقع أن يواجهوا تغييرات جوهرية في جدارتهم الائتمانية تفوق مشكلات السيولة وهم المتأثرين بأزمة فيروس كوفيد-١٩. تتأثر مؤقتاً ومتوسطاً. بالنسبة لهؤلاء العملاء، يُعتقد أن تأجيلات السداد ستكون فعالة وبناء عليه ليس من المتوقع أن تتأثر القيمة الاقتصادية للتسهيلات تأثراً جوهرياً. سيظل هؤلاء العملاء في مرحلتهم الحالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، على الأقل طوال فترة الأزمة، أو فترة تعثرهم، أيهما أقصر.

المجموعة الثانية: تشمل العملاء المتوقع أن يواجهوا تغييرات جوهرية في جدارتهم الائتمانية، بالإضافة إلى مشاكل في السيولة التي سيتم معالجتها بتأجيلات السداد. بالنسبة لهؤلاء العملاء، هناك تدهور كافياً في مخاطر الائتمان لتغيير مرحلة الخسارة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

بناءً على التقييم الذي أجرته المجموعة، فإن جميع العملاء المستفيدين من تأجيلات السداد هم ضمن المجموعة الأولى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

التعرض لمخاطر الائتمان دون مراعاة أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) بما في ذلك الضمانات. يتم بيان الحد الأقصى على أساس الإجمالي، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام التسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات وقبل المخصصات والانخفاض في القيمة، إن وجدت.

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٥٨,٨١١	٥٣٦,٠٧٨	أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥)
٣٦٥,٤٦٧	٣٠٠,٥٢٨	مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٦)
٩٠٢,٥٠٤	٤٤٦,٨٠٥	قروض وسلفيات (إيضاح ٧)
١,٢٦٩,٧٢٠	١,٠٥٥,٢٠٨	استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)
٤٢,٨٤٠	١٤,٤٣٦	موجودات أخرى (إيضاح ١٠)
٢,٩٣٩,٣٤٢	٢,٣٥٣,٠٥٥	
٧٦,٨٢٩	٢٤,١١٢	ضمانات (إيضاح ٢٢)
٣,٠١٦,١٧١	٢,٣٧٧,١٦٧	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

نظراً لتسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكنها لا تمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

لمزيد من التفاصيل حول أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بكل فئة من فئات الأدوات المالية، فقد تم الإفصاح عن هذه التفاصيل في الإيضاحات ذات الصلة. ويتم فيما يلي مناقشة تأثير الضمانات والأساليب الأخرى للحد من المخاطر.

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل، والمنطقة الجغرافية. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل (باستثناء الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) ما قيمته ١١٤,٣٦١ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ١٥٥,٠٠٦ ألف درهم) قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى.

يمكن تحليل الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) بما في ذلك الضمانات، قبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى، على أساس المناطق الجغرافية التالية:

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

٢٠٢٠		٢٠١٩	
الموجودات	الضمانات	الموجودات	الضمانات
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١,٣٥٣,٥٠٢	٢٤,١١٢	١,٥٣٨,٠٤٧	٧٦,٨٢٩
٨٤,١٦٠	-	١٨٨,٢٤٢	-
٣٠٧,٢٨٢	-	٤٨١,٩٨١	-
٣٣٧,٦٨٠	-	٣٧١,١٩١	-
٢٧٠,٤٣١	-	٣٥٩,٨٨١	-
٢,٣٥٣,٠٥٥	٢٤,١١٢	٢,٩٣٩,٣٤٢	٧٦,٨٢٩

الجودة الائتمانية من حيث فئة الموجودات المالية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. ويبين الجدول التالي جودة الائتمان للموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية)، استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة.

لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة				
الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة
المميزة والمرتفعة	القياسية	دون القياسية	متأخرة السداد	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٥٣٦,٠٧٨	-	-	-	٥٣٦,٠٧٨
١٨٤,٣٨٤	١١١,٨٧٩	٤,٢٦٥	-	٣٠٠,٥٢٨
-	٣٠٧,٥٢٣	١١٠,٥٠٩	٢٨,٧٧٣	٤٤٦,٨٠٥
٢٣٦,٦٦٥	٤٥٦,٨٧٣	٣٦١,٦٧٠	-	١,٠٥٥,٢٠٨
١,٦٣٧	٩,٠٠٨	٣,٧٩١	-	١٤,٤٣٦
٩٥٨,٧٦٤	٨٨٥,٢٨٣	٤٨٠,٢٣٥	٢٨,٧٧٣	٢,٣٥٣,٠٥٥

لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة				
الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة
المميزة والمرتفعة	القياسية	دون القياسية	متأخرة السداد	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣٥٨,٨١١	-	-	-	٣٥٨,٨١١
٢٦٧,٩٩٢	٩٥,٥٣٨	١,٩٣٧	-	٣٦٥,٤٦٧
-	٧٣٩,٨٤٤	٨١,٨٧٢	٨٠,٧٨٨	٩٠٢,٥٠٤
٤٨٩,٩٨٨	٤٤٥,٢٨٨	٣٣٤,٤٤٤	-	١,٢٦٩,٧٢٠
٣٠,٥٢٨	١٠,٣٩٩	١,٩١٣	-	٤٢,٨٤٠
١,١٤٧,٣١٩	١,٢٩١,٠٦٩	٤٢٠,١٦٦	٨٠,٧٨٨	٢,٩٣٩,٣٤٢

٢٠١٩

أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
مبالغ مستحقة من البنوك
قروض وسلفيات
استثمارات في أدوات دين
موجودات أخرى

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية.

الدرجة المميزة والمرتفعة	الدرجات المكافئة لووكالة موديز	المجموع ٢٠٢٠ ألف درهم	المجموع ٢٠١٩ ألف درهم
Aaa-Aa ³	٩٥٨,٧٦٤	١,١٤٧,٣١٩	
Baa-Baa ³	٨٨٥,٢٨٣	١,٢٩١,٠٦٩	
Ba-B ³	٤٨٠,٢٣٥	٤٢٠,١٦٦	
متأخرة السداد	٢٨,٧٧٣	٨٠,٧٨٨	
	٢,٣٥٣,٠٥٥	٢,٩٣٩,٣٤٢	

تنص سياسة المجموعة على الاحتفاظ بتصنيفات دقيقة ومنظمة للمخاطر على مستوى محفظة الائتمان والاستثمار مما يسهل التركيز على إدارة المخاطر المتاحة ومقارنة التعرضات الائتمانية في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة مصحوبة بمعلومات معالجة من السوق من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. وقد صُممت جميع تصنيفات الخطر الداخلية لكي تناسب الفئات المختلفة وهي مشتقة وفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. كما تخضع تصنيفات الخطر المعنية للتقييم والتحديث بانتظام. وتطبق درجات التصنيف المكافئة لووكالة موديز فقط على بعض التعرضات في كل فئة من فئات تصنيف المخاطر حيث إن بعضها الآخر يستند على تصنيف المجموعة الداخلي.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة للانخفاض في القيمة

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان على الأدوات المالية التي سُجلت لها خسارة ائتمانية متوقعة. يمثل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية أدناه أقصى تعرض للمجموعة لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات.

مراحل الخسارة الائتمانية المتوقعة			
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
٥٣٦,٠٧٨	-	-	٥٣٦,٠٧٨
٣٠٠,٥٢٨	-	-	٣٠٠,٥٢٨
٣٠٧,٥٢٣	١١٠,٥٠٩	٢٨,٧٧٣	٤٤٦,٨٠٥
٧٠٥,٨٦٥	٣٣٨,٠٤٦	٦,٠٢٤	١,٠٤٩,٩٣٥
١٤,٤٣٦	-	-	١٤,٤٣٦
١,٨٦٤,٤٣٠	٤٤٨,٥٥٥	٣٤,٧٩٧	٢,٣٤٧,٧٨٢
٢٤,١١٢	-	-	٢٤,١١٢
١,٨٨٨,٥٤٢	٤٤٨,٥٥٥	٣٤,٧٩٧	٢,٣٧١,٨٩٤

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(إيضاح ٥)

مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٦)

قروض وسلفيات (إيضاح ٧)

استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)

موجودات أخرى (إيضاح ١٠)

المجموع

ضمانات (إيضاح ٢٢)

مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة لانخفاض في القيمة (تابع)

مراحل الخسارة الائتمانية المتوقعة			
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الخسارة الائتمانية	الخسارة الائتمانية	الخسارة الائتمانية	
المتوقعة على	المتوقعة على	المتوقعة على	
مدى ١٢ شهراً	مدى العمر	مدى العمر	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
٣٥٨,٨١١	-	-	٣٥٨,٨١١
٣٦٥,٤٦٧	-	-	٣٦٥,٤٦٧
٧٣٩,٨٤٤	٨١,٨٧٢	٨٠,٧٨٨	٩٠٢,٥٠٤
١,٠٠٨,٨٥٢	١٨٥,٤٠٣	٧٥,٤٦٠	١,٢٦٩,٧١٥
٤٢,٨٤٠	-	-	٤٢,٨٤٠
٢,٥١٥,٨١٤	٢٦٧,٢٧٥	١٥٦,٢٤٨	٢,٩٣٩,٣٣٧
٧٦,٨٢٩	-	-	٧٦,٨٢٩
٢,٥٩٢,٦٤٣	٢٦٧,٢٧٥	١٥٦,٢٤٨	٣,٠١٦,١٦٦
المجموع			
ضمانات (إيضاح ٢٢)			
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان			

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومعايير المنتج. تطبق إرشادات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم. وتشمل الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها النقد والاستثمارات في الأوراق المالية والممتلكات العقارية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للضمانات التي تخضع للتحديث المنتظم:

قروض وسلفيات	
٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٩,٤٥٠	١٤,٧٠٠
٣,٦٤٠	١٠٦,١٧٠
١٣,٠٩٠	١٢٠,٨٧٠
٨٣٩,٤٥٠	١,١٦٣,٨٣٢
٤٣٢,٠٦٥	٥٣٧,٣١٤
٥,٩٦١	٢٦,٠٧٢
١,٢٧٧,٤٧٦	١,٧٢٧,٢١٨

مقابل القروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة

مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول
مضمونة بعقارات

المجموع

مقابل القروض والسلفيات التي لم تتعرض لانخفاض في القيمة

مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول
مضمونة بعقارات
مضمونة بنقد/ ودائع

المجموع

تستخدم المجموعة الضمانات بشكل فعال كأدوات تخفيف. يتم مراقبة وتقييم جودة الضمانات بشكل مستمر وتسعى المجموعة للتأكد من سريان الضمانات. إن الفئات الرئيسية للضمانات مدرجة في الجدول أعلاه. يتم إعادة تقييم الضمانات بانتظام وفقاً لسياسة الائتمان لدى المجموعة، وذلك يمكن المجموعة من تقييم القيمة العادلة السوقية للضمانات والتأكد من إدارة المخاطر بشكل مناسب.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

٢٠٢٠

المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣٦٥,٤٦٧	-	-	٣٦٥,٤٦٧
-	-	-	-
٦٠٤	-	-	٦٠٤
(٦٥,٥٤٣)	-	-	(٦٥,٥٤٣)
٣٠٠,٥٢٨	-	-	٣٠٠,٥٢٨

مبالغ مستحقة من البنوك

إجمالي القيمة الدفترية كما في

١ يناير ٢٠٢٠

تحويلات

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

إجمالي القيمة الدفترية كما في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠٢٠

المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
٧٣٩,٨٤٤	٨١,٨٧٢	٨٠,٧٨٨	٩٠٢,٥٠٤
(٨٣,٤١٧)	٨٣,٤١٧	-	-
-	(١,٦٦١)	١,٦٦١	-
١٠,٣٣٤	-	-	١٠,٣٣٤
(٣٥٩,٢٣٨)	(٥٣,١١٩)	(٥٣,٦٧٦)	(٤٦٦,٠٣٣)
٣٠٧,٥٢٣	١١٠,٥٠٩	٢٨,٧٧٣	٤٤٦,٨٠٥

قروض وسلفيات

إجمالي القيمة الدفترية كما في

١ يناير ٢٠٢٠

تحويلات

تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية

تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

إجمالي القيمة الدفترية كما في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠٢٠

المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
٤٦١,٨٥٣	١٢٤,٧٥٠	٧١,٤٦٠	٦٥٨,٠٦٣
(١٧١,٩٧٩)	١٧١,٩٧٩	-	-
-	٣٥,٨٧٤	(٣٥,٨٧٤)	-
-	(١,٨٤٨)	١,٨٤٨	-
٣٠٠,١٣٧	-	-	٣٠٠,١٣٧
(١٤٧,٠٧٨)	(٦٩,٩٣٧)	(٣١,٤١٠)	(٢٤٨,٤٢٥)
٤٤٢,٩٣٣	٢٦٠,٨١٨	٦,٠٢٤	٧٠٩,٧٧٥

استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة

إجمالي القيمة الدفترية كما في

١ يناير ٢٠٢٠

تحويلات

تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية

تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية*

تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

إجمالي القيمة الدفترية كما في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

* خلال السنة، قامت المجموعة بإعادة تقييم هذه الأوراق المالية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية (تابع)

٢٠١٩				
المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم	
٨٣٤,١٧٦	-	-	٨٣٤,١٧٦	مبالغ مستحقة من البنوك
-	-	-	-	إجمالي القيمة الدفترية كما في
١٤٧	-	-	١٤٧	١ يناير ٢٠١٩
(٤٦٨,٨٥٦)	-	-	(٤٦٨,٨٥٦)	تحويلات
				موجودات مالية جديدة منشأة
				تسديدات وحركات أخرى
٣٦٥,٤٦٧	-	-	٣٦٥,٤٦٧	إجمالي القيمة الدفترية كما في
				٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٠١٩				
المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم	
١,٣٠١,٣٤٠	٢٤,٥٨٨	٥,٢٤٨	١,٣٣١,١٧٦	قروض وسلفيات
(١١١,٧٣٧)	١١١,٧٣٧	-	-	إجمالي القيمة الدفترية كما في
(٣١,٩٣٤)	-	٣١,٩٣٤	-	١ يناير ٢٠١٩
-	(١٥,٩٣٣)	١٥,٩٣٣	-	تحويلات
٥٤,٦٥٣	-	-	٥٤,٦٥٣	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
(٤٧٢,٤٧٨)	(٣٨,٥٢٠)	٢٧,٦٧٣	(٤٨٣,٣٢٥)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
				تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
				موجودات مالية جديدة منشأة
				تسديدات وحركات أخرى
٧٣٩,٨٤٤	٨١,٨٧٢	٨٠,٧٨٨	٩٠٢,٥٠٤	إجمالي القيمة الدفترية كما في
				٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٠١٩				
المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم	
٦١٧,٠٣٣	١٢١,٥١٢	٤٧,١٢٢	٧٨٥,٦٦٧	استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة
(٦٩,٧٨٢)	٦٩,٧٨٢	-	-	إجمالي القيمة الدفترية كما في
-	(٣٦,٨٧٣)	٣٦,٨٧٣	-	١ يناير ٢٠١٩
٦٨,٨٨٩	-	-	٦٨,٨٨٩	تحويلات
(١٥٤,٢٨٧)	(٢٩,٦٧١)	(١٢,٥٣٥)	(١٩٦,٤٩٣)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
				تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
				موجودات مالية جديدة منشأة
				تسديدات وحركات أخرى
٤٦١,٨٥٣	١٢٤,٧٥٠	٧١,٤٦٠	٦٥٨,٠٦٣	إجمالي القيمة الدفترية كما في
				٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

٢٠٢٠				
المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم	
١,٠٢٣	-	-	١,٠٢٣	مبالغ مستحقة من البنوك
٩٧	-	-	٩٧	مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠٢٠
(٤٥٠)	-	-	(٤٥٠)	تحويلات
٦٧٠	-	-	٦٧٠	موجودات مالية جديدة منشأة
				التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن
				التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر
				مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠٢٠				
المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم	
١٧٢	٣٦٨	٩,٦٤٧	١٠,١٨٧	قروض وسلفيات
٢٠	-	-	٢٠	مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠٢٠
٤١٦	٢١٢	١٥,٧٠١	١٦,٣٢٩	تحويلات
٦٠٨	٥٨٠	٢٥,٣٤٨	٢٦,٥٣٦	موجودات مالية جديدة منشأة
				التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن
				التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر
				مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠٢٠				
المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم	
١,١٠٩	٩٥٧	٣,٨٩٣	٥,٩٥٩	استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة
(١,٦٦٢)	١,٦٦٢	-	-	مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠٢٠
-	١,٠٥١	(١,٠٥١)	-	تحويلات
-	(٩٦)	٩٦	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
٤,٠٥٩	-	-	٤,٠٥٩	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(١,٢٦٣)	٣,٠٠٥	(٩٥٨)	٧٨٤	موجودات مالية جديدة منشأة
٢,٢٤٣	٦,٥٧٩	١,٩٨٠	١٠,٨٠٢	التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن
				التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر
				مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

جميع الضمانات الصادرة عن المجموعة مضمونة نقدًا.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في مخصص الخسارة (تابع)

٢٠١٩				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
الخسارة الائتمانية	الخسارة الائتمانية	الخسارة الائتمانية		
المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المتوقعة على مدى العمر	المتوقعة على مدى العمر	ألف درهم	
٧٥٧	-	-	٧٥٧	مبالغ مستحقة من البنوك
				مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٩
١١	-	-	١١	تحويلات
				موجودات مالية جديدة منشأة
٢٥٥	-	-	٢٥٥	التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر
١,٠٢٣	-	-	١,٠٢٣	مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٩				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
الخسارة الائتمانية	الخسارة الائتمانية	الخسارة الائتمانية		
المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المتوقعة على مدى العمر	المتوقعة على مدى العمر	ألف درهم	
٨٤٠	-	٦٢	٩٠٢	قروض وسلفيات
				مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٩
(١١٥)	١١٥	-	-	تحويلات
(٤)	-	٤	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
٢	-	-	٢	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
				موجودات مالية جديدة منشأة
(٥٥١)	٢٥٣	٩,٥٨١	٩,٢٨٣	التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر
١٧٢	٣٦٨	٩,٦٤٧	١٠,١٨٧	مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٩				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
الخسارة الائتمانية	الخسارة الائتمانية	الخسارة الائتمانية		
المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المتوقعة على مدى العمر	المتوقعة على مدى العمر	ألف درهم	
١,٣٧٩	١,٨٥٩	٢,٩٣٨	٦,١٧٦	استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة
				مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٩
(٢١٧)	٢١٧	-	-	تحويلات
-	(٦٦٥)	٦٦٥	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
٢٥٦	-	-	٢٥٦	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
				موجودات مالية جديدة منشأة
(٣٠٩)	(٤٥٤)	٢٩٠	(٤٧٣)	التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر
١,١٠٩	٩٥٧	٣,٨٩٣	٥,٩٥٩	مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بصافي متطلباتها المالية. تنتج مخاطر السيولة عن حدوث اضطرابات في الأسواق أو تنني درجة التصنيف الائتماني مما قد يتسبب في نزوب بعض مصادر التمويل المباشرة. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة والاحتفاظ برصيد جيد من النقد وما في حكمه.

تحفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات المتنوعة عالية التداول التي يمكن تسهيلها بسهولة في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. وتملك المجموعة أيضاً تسهيلات ائتمانية ملتزم بها يمكن الحصول عليها للوفاء باحتياجات السيولة لديها. بالإضافة إلى ذلك، تحفظ المجموعة باحتياطي نظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يمكن سحبه بالكامل في أي وقت لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. ويتم تقييم مركز السيولة وإدارته في ضوء مجموعة متنوعة من السيناريوهات، مع إيلاء العناية الواجبة لعوامل الضغط المالي المتعلقة بالسوق بشكل عام والمجموعة على وجه التحديد.

يتم تحديد آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي في الجدول التالي على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الاستحقاق التعاقدية دون الأخذ في الاعتبار آجال الاستحقاق الفعلية كما يشير تاريخ المجموعة للاحتفاظ بالودائع وتوفير الأموال السائلة.

تأثير فيروس كوفيد-١٩ على إدارة السيولة

أثرت الضغوط التي شهدتها كل دول العالم بسبب أزمة فيروس كوفيد-١٩ على السيولة في الأسواق العالمية والإقليمية. وفي هذه البيئة، تواصل المجموعة التركيز على تحقيق مستوى عالٍ من السيولة، وتعزيز مصد السيولة من خلال الإنفاق الانتقائي، وجذب الودائع المحلية، بالإضافة إلى جلب أطراف جديدة من أجل تأمين التمويل.

تبنى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نهجاً استباقياً لضمان تدفق الأموال إلى الاقتصاد، وخاصة القطاعات التي تأثرت بشدة بأزمة فيروس كوفيد-١٩. وأعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن خطة دعم اقتصادي موجهة شاملة في ٦ أبريل ٢٠٢٠، مما سمح لبنوك الإمارات العربية المتحدة بالوصول إلى تمويل بتكلفة صفرية وهو ما يعود بالنفع على عملاء البنوك من خلال تأجيل المبالغ الأصلية والفائدة.

أدخل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي العديد من الإجراءات لتحسين السيولة لمساعدة البنوك على دعم الاقتصاد، ويشمل ذلك تخفيض متطلبات احتياطي المصرف المركزي لالتزامات الودائع تحت الطلب من ١٤٪ إلى ٧٪ وتخفيض الحد الأدنى المطلوب لمعدل تغطية السيولة أو معدل الموجودات السائلة المؤهلة بنسبة ٣٠٪. إن الجمع بين التدابير المذكورة أعلاه من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع الإدارة الحكيمة للسيولة من قبل المجموعة سيساعد على ضمان أن المجموعة قادرة على تلبية متطلبات الخدمات المصرفية لعملائها بشكل فعال ودون انقطاع، حتى خلال فترة طويلة من ضعف الوصول إلى أسواق التمويل الأجنبي.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

المجموع ألف درهم	غير مؤرخ ألف درهم	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	٦ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	٣ إلى ٦ أشهر ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	
									٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
									الموجودات
٥٣٦,٥٢٩	-	-	-	-	٥٣٦,٥٢٩	-	-	٥٣٦,٥٢٩	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات
٢٩٩,٨٥٨	-	-	-	-	٢٩٩,٨٥٨	-	-	٢٩٩,٨٥٨	العربية المتحدة المركزي
٤١٨,٤٥٥	-	٨٠,٢٥٤	-	٨٠,٢٥٤	٣٣٨,٢٠١	٩٧٥	٤٦,٤٥٤	٢٩٠,٧٧٢	مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي
١,٢٠٥,٠٠٢	١٤٩,٧٩٤	٦٧٨,٨٨٨	٢١٦,٩٧١	٤٦١,٩١٧	٣٧٦,٣٢٠	١٤٥,٨٢٤	١٥١,٥٩٥	٧٨,٩٠١	قروض وسلفيات، بالصافي
١٩,٠٦٧	٣,٥٥٦	٣٠٥	-	٣٠٥	١٥,٢٠٦	٤,٩٧١	٣,٠٤٥	٧,١٩٠	استثمارات، بالصافي
٤,٢٧٠	٤,٢٧٠	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
									ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
٢,٤٨٣,١٨١	١٥٧,٦٢٠	٧٥٩,٤٤٧	٢١٦,٩٧١	٥٤٢,٤٧٦	١,٥٦٦,١١٤	١٥١,٧٧٠	٢٠١,٠٩٤	١,٢١٣,٢٥٠	مجموع الموجودات
١٧١,٦٧٨	-	-	-	-	١٧١,٦٧٨	-	-	١٧١,٦٧٨	المطلوبات وحقوق الملكية
١,٨٣٢,٧١٨	-	٥٧٠,٩٠٨	-	٥٧٠,٩٠٨	١,٢٦١,٨١٠	٥٠,٣٩٥	٤٣,١٢٠	١,١٦٨,٢٩٥	مبالغ مستحقة للبنوك
٢٣,٦٥٨	٥,٩٩١	٤,٨٥٣	-	٤,٨٥٣	١٢,٨١٤	٦٦٧	١,٥٧٣	١٠,٥٧٤	ودائع العملاء
٤٥٥,١٢٧	٤٥٥,١٢٧	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
									حقوق الملكية
٢,٤٨٣,١٨١	٤٦١,١١٨	٥٧٥,٧٦١	-	٥٧٥,٧٦١	١,٤٤٦,٣٠٢	٥١,٠٦٢	٤٤,٦٩٣	١,٣٥٠,٥٤٧	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
	(٣٠٣,٤٩٨)	١٨٣,٦٨٦	٢١٦,٩٧١	(٣٣,٢٨٥)	١١٩,٨١٢	١٠٠,٧٠٨	١٥٦,٤٠١	(١٣٧,٢٩٧)	صافي فجوة السيولة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهراً	لأقل من ١٢ شهراً	١ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً	غير مؤرخ	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٩								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات								
٣٥٩,٢٧٠	-	-	٣٥٩,٢٧٠	-	-	-	-	٣٥٩,٢٧٠
٣٦٤,٤٤٤	-	-	٣٦٤,٤٤٤	-	-	-	-	٣٦٤,٤٤٤
٨٦٦,٧٤٨	٢٠,٦٩٦	١,٠٦٧	٨٨٨,٥١١	١,٠٨١	-	١,٠٨١	-	٨٨٩,٥٩٢
٤٧٩,٠٤٩	٥٥,١٧٨	١٢٨,٣٣٥	٦٦٢,٥٦٢	٥٩٩,٦٩٠	٧,٤٦٩	٦٠٧,١٥٩	١٨٠,٤١٧	١,٤٥٠,١٣٨
٣٣,٧٠٨	٤,١٥٧	٦,٩١٩	٤٤,٧٨٤	٢,٥٥٦	-	٢,٥٥٦	٣,٥٥٦	٥٠,٨٩٦
-	-	-	-	-	-	-	٦,١٠٤	٦,١٠٤
٢,١٠٣,٢١٩	٨٠,٠٣١	١٣٦,٣٢١	٢,٣١٩,٥٧١	٦٠٣,٣٢٧	٧,٤٦٩	٦١٠,٧٩٦	١٩٠,٠٠٧	٣,١٢٠,٤٤٤
مجموع الموجودات								
المطلوبات وحقوق الملكية								
٩٢٦,٦٥٠	-	-	٩٢٦,٦٥٠	-	-	-	-	٩٢٦,٦٥٠
١,١٠٦,١٨٢	٧٠,٥٩٧	٣٥٤,٨١٧	١,٥٣١,٥٩٦	١١٤,٢٦٨	-	١١٤,٢٦٨	-	١,٦٤٥,٨٦٤
٣٤,٤٩٣	١,٨١٧	٤,٢٩٦	٤٠,٦٠٦	٥,٩٥٠	-	٥,٩٥٠	٨,١٦٨	٥٤,٧٢٤
-	-	-	-	-	-	-	٤٩٣,٢٠٦	٤٩٣,٢٠٦
٢,٠٦٧,٣٢٥	٧٢,٤١٤	٣٥٩,١١٣	٢,٤٩٨,٨٥٢	١٢٠,٢١٨	-	١٢٠,٢١٨	٥٠١,٣٧٤	٣,١٢٠,٤٤٤
٣٥,٨٩٤	٧,٦١٧	(٢٢٢,٧٩٢)	(١٧٩,٢٨١)	٤٨٣,١٠٩	٧,٤٦٩	٤٩٠,٥٧٨	(٣١١,٢٩٧)	
صافي فجوة السيولة								

مخاطر السيولة (تابع)

تحليل المطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بنهاية السنة على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة المتبقية. ويتم التعامل مع مبالغ السداد الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد تكون فيه المجموعة مطالبة بالدفع، وبالتالي لا يعكس الجدول أدناه التدفقات النقدية المتوقعة بناءً على التجربة السابقة للمجموعة في الاحتفاظ بالودائع.

المجموع ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	تحت الطلب ألف درهم	
١٧١,٧٤٦	-	-	١٧١,٧٤٦	-	٢٠٢٠
١,٨٨٨,٦٨٠	٦٢٥,١٥١	٩٤,٨٣٣	٦٠٣,٥٤٤	٥٦٥,١٥٢	مبالغ مستحقة للبنوك
٢٣,٦٥٨	١٠,٨٤٤	٢,٢٤٠	١٠,٥٧٤	-	ودائع العملاء
					مطلوبات أخرى
٢,٠٨٤,٠٨٤	٦٣٥,٩٩٥	٩٧,٠٧٣	٧٨٥,٨٦٤	٥٦٥,١٥٢	
المجموع ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	تحت الطلب ألف درهم	
٩٢٩,٢٢٢	-	-	٩٢٩,٢٢٢	-	٢٠١٩
١,٦٧٧,٧٥٥	١٣١,٦١٨	٤٣٨,٨٤٨	٣١٥,٢١٥	٧٩٢,٠٧٤	مبالغ مستحقة للبنوك
٥٤,٧٢٤	١٤,١١٦	٦,١١٤	٣٤,٤٩٣	-	ودائع العملاء
					مطلوبات أخرى
٢,٦٦١,٧٠١	١٤٥,٧٣٥	٤٤٤,٩٦٢	١,٢٧٨,٩٣٠	٧٩٢,٠٧٤	

أدرجت الأدوات المالية المشتقة في الجدول أعلاه ضمن المطلوبات الأخرى على أساس إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة، ومع ذلك يمكن تسديد هذه المبالغ بالإجمالي أو بالصافي.

يظهر الجدول التالي آجال الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات الطارئة لدى المجموعة:

المجموع ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	تحت الطلب ألف درهم	
٣٠,٨٢١	-	٤,٧٠٢	٣٥٣	١٧,٨٤٤	٧,٩٢٢	٢٠٢٠
						مطلوبات طارئة
٩٩,٨٥٣	-	٥,٩٨٨	١٩,٥٩٤	٤٨,١٨٢	٢٦,٠٨٩	٢٠١٩
						مطلوبات طارئة

تتوقع المجموعة عدم سحب جميع المطلوبات الطارئة قبل تاريخ انقضاء الالتزامات.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة ذلك على أساس مستمر من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الأرباح المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة بسبب الفروقات أو العجز في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي يُستحق أجلها أو يُعاد تسعيرها خلال فترة زمنية محددة.

حدد مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة بوضع حدود حساسية لأسعار الفائدة.

تتمثل حساسية بيان الدخل في تأثير تلك التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة استناداً إلى سعر الفائدة المتغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها في نهاية السنة. وتحسب حساسية حقوق الملكية من خلال إعادة تقييم سعر الفائدة الثابت للموجودات المالية المتوفرة للبيع في نهاية السنة من حيث تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة. يستند إجمالي الحساسية على فرضية حدوث تحولات موازية في منحنى العائد.

يوضح الجدول التالي مدى الحساسية للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الفائدة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى على بيان الدخل وحقوق الملكية للمجموعة.

التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠٢٠ ألف درهم	التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠١٩ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠٢٠ ألف درهم	التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠١٩ ألف درهم
(١,٧٦٦)	١,٣٦١	(١٤,٢٤٠)	(٣,٥٦٦)

الزيادة بواقع ١٠٠ نقطة أساس

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حددت المجموعة سقفاً على المراكز من حيث العملة. ويتم مراقبة المراكز يومياً ويتم استخدام استراتيجيات لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعه.

إن مراكز المجموعة المتاحة للعملات الأجنبية الرئيسية كالتالي:

٢٠٢٠ طويلة/ (قصيرة) ألف درهم	٢٠١٩ طويلة/ (قصيرة) ألف درهم
٢٤١	٤٣٠
٩	٩٨
١١٦	٢٤٤
٤٢٥,٠٧٠	١٤,٥١٤

يورو
جنيه إسترليني
فرنك سويسري
دولار أمريكي

تعتقد الإدارة أن المجموعة ليست معرضة حالياً لأي مخاطر هامة من العملات الأجنبية بخصوص الدولار الأمريكي لأن سعر الدرهم الإماراتي مربوط بسعر الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تعرّض القيمة العادلة للأسهم للانخفاض نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة الاستثمار في الأسهم للمجموعة.

فيما يلي التأثير على الأسهم المتداولة بسبب التغيرات المحتملة والمعقولة في مؤشرات الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٩ ألف درهم	التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠١٩ %	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠٢٠ ألف درهم	التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠٢٠ %	
٦٨٠	١٠-/+	٦١٣	١٠-/+	سوق أبوظبي للأوراق المالية
٤,٥٩٣	١٠-/+	٤,٠٩١	١٠-/+	سوق دبي المالي
٩٠	١٠-/+	٧٩	١٠-/+	أخرى

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً للسمعة أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا تتوقع المجموعة القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد تستطيع المجموعة إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تنقيف الموظفين وتقييمهم، بما في ذلك استعمال التنقيف الداخلي.

٢٥ تحليل القطاعات

للأغراض التشغيلية، يتم تنظيم المجموعة في قطاعين رئيسيين للأعمال: (أ) قطاع الاستثمارات الذي يساهم بشكل رئيسي في إدارة محفظة استثمارات المجموعة ويوفر خدمات الخزينة، و(ب) قطاع الخدمات البنكية، الذي يدير بشكل أساسي المحافظ الاستثمارية للعملاء، ويوفر التسهيلات الائتمانية، ويقبل الودائع من الشركات والعملاء الأفراد. تعتبر هذه القطاعات هي الأساس الذي تقوم المجموعة بموجبه بإبلاغ معلومات عن قطاعاتها الأساسية. تتم المعاملات بين القطاعات بأسعار تحددها الإدارة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الأموال والتوزيع العادل للمصاريف.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بصورة منفصلة بغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد وتقييم الأداء. ويتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٥ تحليل القطاعات (تابع)

المجموع		الخدمات البنكية		الاستثمارات		
٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١٥١,٦٦٤	٧٢,٢٦٧	٩١,٥٥٥	٤٣,٣٤٤	٦٠,١٠٩	٢٨,٩٢٣	إيرادات*
(١٤٢,٨١٣)	(١٠١,٥٨٢)	(٨٥,١٩٣)	(٥٧,٩٦٠)	(٥٧,٦٢٠)	(٤٣,٦٢٢)	مصاريف
٨,٨٥١	(٢٩,٣١٥)	٦,٣٦٢	(١٤,٦١٦)	٢,٤٨٩	(١٤,٦٩٩)	(خسارة)/ ربح السنة

* تشمل الإيرادات على إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من الاستثمارات ورسوم العمولات والإيرادات الأخرى وربح صرف العملات ناقصاً خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية.

المجموع		الخدمات البنكية		الاستثمارات		
٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٣,١٢٠,٤٤٤	٢,٤٨٣,١٨١	٩٠٩,٠٩٨	٤٣١,٧٢٩	٢,٢١١,٣٤٦	٢,٠٥١,٤٥٢	موجودات القطاع
٣,١٢٠,٤٤٤	٢,٤٨٣,١٨١	٢,١٤٧,٢١٤	٢,٣١١,٠٨٢	٩٧٣,٢٣٠	١٧٢,٠٩٩	المطلوبات وحقوق الملكية للقطاع

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسديد التزام بين طرفين على استعداد وبكامل إرادتهما الحرة في معاملة تتم على أساس تجاري بحت. ولذا، قد تظهر بعض الفروق بين القيمة الدفترية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:

تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة (تابع)

يعرض الجدول التالي تحليلاً للمشتقات المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة.

المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
الموجودات المالية			
-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)			
-	-	-	-
المطلوبات المالية			
-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)			
-	-	-	-
٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
الموجودات المالية			
-	٤٧٨	-	٤٧٨
أدوات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)			
-	-	-	-
المطلوبات المالية			
-	١٨,٦٥٧	-	١٨,٦٥٧
أدوات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)			

تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة للاستثمارات مدرج في الإيضاح رقم ٨.

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية قبل المخصص، إن وجد.

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	قروض وئمة مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠٢٠				
الموجودات المالية				
-	-	-	٥٣٦,٥٢٩	٥٣٦,٥٢٩
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي				
-	-	-	٣٠٠,٥٢٨	٣٠٠,٥٢٨
-	-	٤٤٦,٨٠٥	-	٤٤٦,٨٠٥
-	-	-	٧٠٩,٧٧٥	١,٢١٥,٨٠٤
-	-	-	١٤,٤٣٦	١٤,٤٣٦
-	-	-	-	-
٣٨٧,٢٧٩	١١٨,٧٥٠	-	-	-
٣٨٧,٢٧٩	١١٨,٧٥٠	٤٤٦,٨٠٥	١,٥٦١,٢٦٨	٢,٥١٤,١٠٢
المطلوبات المالية				
-	-	-	١٧١,٦٧٨	١٧١,٦٧٨
-	-	-	١,٨٣٢,٧١٨	١,٨٣٢,٧١٨
-	-	-	٢٣,٦٥٨	٢٣,٦٥٨
-	-	-	-	-
-	-	-	٢,٠٢٨,٠٥٤	٢,٠٢٨,٠٥٤

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة (تابع)

المجموع ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	قروض وضمم مدينة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	
					٢٠١٩
					الموجودات المالية
					نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات
٣٥٩,٢٧٠	٣٥٩,٢٧٠	-	-	-	العربية المتحدة المركزي
٣٦٥,٤٦٧	٣٦٥,٤٦٧	-	-	-	مبالغ مستحقة من البنوك
٩٠٢,٥٠٤	-	٩٠٢,٥٠٤	-	-	قروض وسلفيات
١,٤٥٦,٠٩٧	٦٥٨,٠٦٣	-	٦٦٤,٤٦٠	١٣٣,٥٧٤	استثمارات
٤٢,٨٤٠	٤٢,٣٦٢	-	-	٤٧٨	أخرى
٣,١٢٦,١٧٨	١,٤٢٥,١٦٢	٩٠٢,٥٠٤	٦٦٤,٤٦٠	١٣٤,٠٥٢	
					المطلوبات المالية
٩٢٦,٦٥٠	٩٢٦,٦٥٠	-	-	-	مبالغ مستحقة للبنوك
١,٦٤٥,٨٦٤	١,٦٤٥,٨٦٤	-	-	-	ودائع العملاء
٤٦,٥٥٦	٢٧,٨٩٩	-	-	١٨,٦٥٧	أخرى
٢,٦١٩,٠٧٠	٢,٦٠٠,٤١٣	-	-	١٨,٦٥٧	

باستثناء استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة (حيث يتم الإفصاح عن القيم العادلة في الإيضاح ٨)، تعتقد الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة لأنها تمتاز في جوهرها بطبيعة قصيرة الأجل وتحمل أسعار الفائدة السائدة في السوق.

٢٧ كفاية رأس المال

يتولى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الرقابة على المجموعة على أساس التجميع، ولذلك يتلقى المصرف المركزي معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. واعتباراً من عام ٢٠١٧ يُحتسب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ("الجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات المقررة من المصرف المركزي ضمن الاختصاص الوطني. يستند إطار بازل ٣، على غرار بازل ٢، على ثلاثة "محاور" هي: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وعملية المراجعة الرقابية والتزام السوق.

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

أصدر المصرف المركزي نظام رأس المال بازل ٣ الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ ويقدم متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات هي حقوق الملكية العادية الشق الأول، والشق الأول الإضافي، ومجموع رأس المال.

مصدات حماية رأس المال الإضافية (مصد حماية رأس المال ومصد التقلبات الدورية لرأس المال - بحد أقصى ٢,٥٪ لكل مصد)، تنطبق على وفوق متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪. ومصد التقلبات الدورية لرأس المال ليس ساري المفعول ولا يلزم الاحتفاظ به لعام ٢٠٢٠.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٧ كفاية رأس المال (تابع)

رأس المال التنظيمي

تنقسم قاعدة رأس المال لدى البنك إلى فئتين هما حقوق الملكية العادية الشق الأول والشق الثاني من رأس المال بناء على خصائصها.

- حقوق الملكية العادية الشق الأول هي أفضل شكل من أشكال رأس المال من حيث الجودة، وتشمل رأس المال والاحتياطيات القانونية والنظامية والأخرى واحتياطي القيمة العادلة والأرباح المحتجزة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية لكن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يتألف الشق الثاني لرأس المال من الاحتياطيات غير المفصح عنها.

نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل ٣ كالآتي:

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
		رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول
٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	رأس المال المصدر
٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	احتياطي قانوني
٤٤,٢٥١	٤٥,١٣٦	احتياطي خاص
٢٨٥,٨٨٥	٢٩٥,٤٥٨	أرباح محتجزة
٦,٦٩٥	١,٢٠٣	احتياطي القيمة العادلة
٤٤١,٨٣١	٤٤٦,٧٩٧	مجموع رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول
		الشق الثاني من رأس المال
١٢,٩٧١	١٧,٥٢٨	مخصصات عامة مؤهلة
١٢,٩٧١	١٧,٥٢٨	مجموع الشق الثاني من رأس المال
٤٥٤,٨٠٢	٤٦٤,٣٢٥	مجموع رأس المال المؤهل
		التعرضات المرجحة بالمخاطر
١,٠٣٧,٦٦٥	١,٤٠٢,٢٧٧	مخاطر الائتمان
٦,٨٧٢	١٩,٨٨٣	مخاطر السوق
١٩٦,٩٦٣	٢٦٧,٧٥٤	مخاطر التشغيل
١,٢٤١,٥٠٠	١,٦٨٩,٩١٤	المجموع
		متطلبات الحد الأدنى لرأس المال
٢٠٢٠	٢٠١٩	
١٣,٠٠٪	٢٧,٤٨٪	نسبة رأس المال
١١,٠٠٪	٢٦,٤٤٪	مجموع نسبة رأس المال
٩,٥٠٪	٢٦,٤٤٪	نسبة الشق الأول
		نسبة حقوق الملكية العادية الشق الأول

سياسات إدارة رأس المال واختبار الضغط المالي وإدارة رأس المال

لدى البنك آلية فعالة لتقييم ومراقبة وإعداد تقارير حول كفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العمل الداخلي لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٣.

تعتمد عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال على النظرة المستقبلية وتسد إلى توقعات الموازنة المالية للبنك. ويتم مراعاة عدة سناريوهات للتحمل المالي من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ثلاث سنوات.

٢٧ كفاية رأس المال (تابع)

تستند عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية باعتبارها رصيد رأس المال المورّد، في صورة المصادر المالية المتوفرة، ورأس المال المطلوب، في صورة تحوط للخسائر غير المتوقعة. وتخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك للفحص والتقييم الخارجي.

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام البنك بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من الجهات الخارجية ومحافظة البنك على معدلات رأسمالية صحية من أجل دعم أعمال البنك وزيادة القيمة للمساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. ومن أجل المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد يقوم البنك بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٢٨ موجودات برسم الأمانة

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٣,٨٩٧,٧٥٤	٢,٥١٠,٤٦١	رصيد الموجودات برسم الأمانة

تقدم المجموعة خدمات الحفظ لموجودات عملائها. تحتفظ المجموعة بهذه الموجودات برسم الأمانة، وعليه فهي غير مدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة كموجودات للمجموعة.

٢٩ الأرقام المقارنة

يتألف النقد وما في حكمه من الأرصدة التي تبلغ فترات استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك.

يتم الآن إظهار المبالغ المستحقة إلى البنوك التي تستحق خلال ٣ أشهر، والتي تم تصنيفها في السنة السابقة ضمن النقد وما في حكمه، كجزء من الأنشطة التشغيلية في بيان التدفقات النقدية لتكون متوافقة مع معالجة السنة الحالية.

٣٠ الأحداث اللاحقة

لم تظهر أي أحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي كان يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.